مجلة

بحوث العلاقات العامة

الشرق الأوسط

معامل التأثير "أرسيف" لعام ٢٠٢٠م = ٠,٢٤٥٦ معامل التأثير العربي لعام ٢٠٢٠م = ٢,٠١

دورية علمية محكمة بإشراف علمي من الجمعية المصرية للعلاقات العامة - السنة التاسعة - العدد الثالث والثلاثون - أبريل/ يونيو ٢٠٢١م

بحوث باللغة الإنجليزية:

- الفلسطينيون في الصحافة الأمريكية: دراسة مقارنة

د. سمر إسماعيل حافظ الشنار (جامعة النجاح الوطنية) ... ص٩

بحوث باللغة العربية:

- المحددات الاجتماعية لجودة علاقات العلامة التجارية من منظور الاتصالات التسويقية المتكاملة

أ.م.د. أحمد محمد خطاب (جامعة القاهرة) ... ص١٣

- اتجاهات المغردين المصريين نحو قضايا التعليم في ظل جائحة كورونا: تحليل شبكة تويتر

أ.م.د. جيهان سيد يحيي (الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري) ... ص ٥٧

- اتجاهات الجمهور نحو الرسائل الترويجية عبر تويتر ودورها في تشكيل الصورة الذهنية لشركات الطيران الاقتصادية

أ.م.د. خلود عبد الله مليباني (جامعة الملك عبد العزيز)
بشاير عوض الجعيد (جامعة الملك عبد العزيز) ... ص١٠١

- التجاوزات في فيديوهات الأطفال على اليوتيوب وعلاقتها باتجاهات الخبراء المصريين نحو أخلاقيات نشرها

د. مؤمن جبر عبد الشافي (جامعة عين شمس) ... ص١٢٧

- أداء الصحافة المصرية أثناء جائحة كورونا (كوفيد ١٩) في ميزان خبراء الصحافة والإعلام: دراسة تقييمية

د. دعاء عبد الحكم الصعيدي (جامعة الأزهر) ... ص١٨٧

- واقع استخدام التكنولوجيا الرقمية في الصحافة المصرية: دراسة لاتجاهات التطوير وإشكاليات التحول

د. إسراء صابر عبد الرحمن (جامعة سوهاج) ... ص٢٥١

- دور الأنشطة الاتصالية الموجهة للأطفال ذوي الإعاقة في التوعية بجائحة كورونا (كوفيد ١٩): دراسة حالة لمركز رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة بجامعة عين شمس

د. مروى عبد اللطيف عبد العزيز (جامعة عين شمس) ... ص٢٧٧

- تأثيرية المراهقين بالمحتوي غير المرغوب فيه على تطبيق (التيك توك) وعلاقتها بالإرشاد التربوي نحو الاستخدام الآمن: دراسة ميدانية في إطار نموذج تأثيرية الآخرين

د. ولاء محمد محروس الناغي (جامعة بورسعيد) ... ص٣٣٩

- فعالية الإعلام العربي في مواجهة التحديات الأمنية

عمار محمد عبد الأمير (جامعة بغداد) ... ص٤٠٧

(ISSN 2314-8721)
الشبكة القومية للمعلومات العلمية والتكنولوجية
(ENSTINET)
بتصريح من المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام في مصر
رقم الإيداع بدار الكتب: ٢٠١٩/٢٤٣٨٠

جميع الحقوق محفوظة ٢٠٢١ @ APRA

الوكالة العربية للعلاقات العامة
www.jprr.epra.org.eg

Journal of PR esearch
Middle East

مجلة بحوث العلاقات العامة الشرق الأوسط
(JPRR.ME)

دورية علمية محكمة

العدد الثالث والثلاثون - السنة التاسعة – ابريل/ يونيو ٢٠٢١م

مؤسسها
ورئيس مجلس الإدارة

د. حاتم محمد عاطف
رئيس EPRA

رئيس التحرير

أ.د. علي السيد عجوة
أستاذ العلاقات العامة والعميد
الأسبق لكلية الإعلام جامعة القاهرة
رئيس اللجنة العلمية بـ EPRA

مدير التحرير

أ.د. محمد معوض إبراهيم
أستاذ الإعلام بجامعة عين شمس
والعميد الأسبق لكلية الإعلام جامعة سيناء
رئيس اللجنة الاستشارية بـ EPRA

مساعدو التحرير

أ.د. رزق سعد عبد المعطي
أستاذ العلاقات العامة بكلية الإعلام والألسن
جامعة مصر الدولية

أ.م.د. ثريا محمد السنوسي
أستاذ مشارك بكلية الاتصال
جامعة الشارقة

أ.م.د. محمد حسن العامري
أستاذ مساعد ورئيس قسم العلاقات العامة
كلية الإعلام - جامعة بغداد

أ.م.د. فؤاد علي سعدان
أستاذ العلاقات العامة المشارك
كلية الإعلام - جامعة صنعاء

د. نصر الدين عبد القادر عثمان
أستاذ العلاقات العامة المساعد في كلية الإعلام
جامعة عجمان

مدير العلاقات العامة

المستشار/ السعيد سالم خليل

التدقيق اللغوي

سيد أحمد شريف
علي حسين الميهي
مدققا اللغة العربية

المراسلات

الجمعية المصرية للعلاقات العامة
جمهورية مصر العربية - الجيزة - الدقي
بين السرايات – ١ شارع محمد الزغبي

إصدارات الوكالة العربية للعلاقات العامة
جمهورية مصر العربية - المنوفية - شبين الكوم
رمز بريدي: ٣٢١١١ - صندوق بريدي: ٦٦

Mobile: +201141514157
Fax: +20482310073 Tel : +2237620818
www.jprr.epra.org.eg
Email: jprr@epra.org.eg - ceo@apr.agency

الهيئة الاستشارية

أ.د. علي السيد عجوة (مصر)
أستاذ العلاقات العامة المتفرغ والعميد الأسبق لكلية الإعلام جامعة القاهرة

Prof. Dr. Thomas A. Bauer (Austria)
Professor of Mass Communication at the University of Vienna

أ.د. ياس خضير البياتي (العراق)
أستاذ الإعلام بجامعة بغداد ووكيل عميد كلية المعلومات والإعلام والعلوم الإنسانية
جامعة عجمان للعلوم والتكنولوجيا

أ.د. محمد معوض إبراهيم (مصر)
أستاذ الإعلام المتفرغ بجامعة عين شمس وعميد معهد الجزيرة العالي لعلوم الإعلام

أ.د. عبد الرحمن بن حمود العناد (السعودية)
أستاذ العلاقات العامة والإعلام بقسم الإعلام كلية الآداب - جامعة الملك سعود

أ.د. محمود يوسف مصطفى عبده (مصر)
أستاذ العلاقات العامة والوكيل السابق لكلية الإعلام لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة - جامعة القاهرة

أ.د. سامي عبد الرؤوف محمد طايع (مصر)
أستاذ العلاقات العامة بكلية الإعلام - جامعة القاهرة

أ.د. شريف درويش مصطفى اللبان (مصر)
أستاذ الصحافة – وكيل كلية الإعلام لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة سابقًا - جامعة القاهرة

أ.د. جمال عبد الحي عمر النجار (مصر)
أستاذ الإعلام بكلية الدراسات الإسلامية للبنات - جامعة الأزهر

أ.د. بركات عبد العزيز محمد عبد الله (مصر)
أستاذ الإذاعة والتلفزيون – وكيل كلية الإعلام للدراسات العليا والبحوث - جامعة القاهرة

أ.د. عابدين الدردير الشريف (ليبيا)
أستاذ الإعلام وعميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الزيتونة - ليبيا

أ.د. عثمان بن محمد العربي (السعودية)
أستاذ العلاقات العامة والرئيس السابق لقسم الإعلام بكلية الآداب - جامعة الملك سعود

أ.د. وليد فتح الله مصطفى بركات (مصر)
أستاذ الإذاعة والتلفزيون ووكيل كلية الإعلام لشئون التعليم والطلاب سابقًا - جامعة القاهرة

أ.د. تحسين منصور رشيد منصور (الأردن)
أستاذ العلاقات العامة بكلية الإعلام – جامعة اليرموك

أ.د. محمد عبد الستار البخاري (سوريا)
بروفيسور متفرغ بقسم العلاقات العامة والدعاية، كلية الصحافة، جامعة ميرزة أولوغ بيك القومية الأوزبكية

أ.د. علي قسايسية (الجزائر)
أستاذ دراسات الجمهور والتشريعات الإعلامية بكلية علوم الإعلام والاتصال – جامعة الجزائر ٣

أ.د. رضوان بو جمعة (الجزائر)
أستاذ الإعلام بقسم علوم الإعلام والاتصال - جامعة الجزائر

أ.د. هشام محمد عباس زكريا (السودان)
أستاذ الإعلام بقسم علوم الإعلام والاتصال - جامعة الملك فيصل

أ.د. عبد الملك ردمان الدناني (اليمن)
أستاذ الإعلام بجامعة الإمارات للتكنولوجيا

** الأسماء مرتبة وفقًا لتاريخ الحصول على درجة أستاذ جامعي.

جميع حقوق الطبع محفوظة.

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة
للوكالة العربية للعلاقات العامة

لا يجوز، دون الحصول على إذن خطي من الناشر، استخدام أي من المواد التي تتضمنها هذه المجلة، أو استنساخها أو نقلها، كليًّا أو جزئيًّا، في أي شكل وبأية وسيلة، سواء بطريقة إلكترونية أو آلية، بما في ذلك الاستنساخ الفوتوجرافي، أو التسجيل أو استخدام أي نظام من نظم تخزين المعلومات واسترجاعها، وتطبق جميع الشروط والأحكام والقوانين الدولية فيما يتعلق بانتهاك حقوق النشر والطبع للنسخة المطبوعة أو الإلكترونية.

الترقيم الدولي للنسخة المطبوعة
(ISSN 2314-8721)

الترقيم الدولي للنسخة الإلكترونية
(ISSN 2314-873X)

الشبكة القومية المصرية للمعلومات العلمية والتكنولوجية
(ENSTINET)
بتصريح من المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام في مصر
رقم الإيداع: ٢٤٣٨٠/ ٢٠١٩

ولتقديم طلب الحصول على هذا الإذن والمزيد من الاستفسارات، يرجى الاتصال برئيس مجلس إدارة الجمعية المصرية للعلاقات العامة (الوكيل المفوض للوكالة العربية للعلاقات العامة) على العنوان الآتي:

APRA Publications
Al Arabia Public Relations Agency, Egypt, Menofia, Shebin El-Kom
Crossing Sabry Abo Alam st. & Al- Amin st.
Postal code: 32111 Post Box: 66
Or
Egyptian Public Relations Association, Egypt, Giza,
Dokki, Ben Elsarayat -1 Mohamed Alzoghby st. of Ahmed Elzayat St.

بريد إلكتروني: jprr@epra.org.eg - ceo@apr.agency

موقع ويب: www.jprr.epra.org.eg - www.apr.agency

الهاتف : 818- 02-376-20 (+2) - 151- 14- 15- 0114 (+2) - 157- 14- 15- 0114 (+2)

فاكس : 73- 00-048-231 (+2)

المجلة مفهرسة ضمن قواعد البيانات الرقمية الدولية التالية:

مجلة بحوث العلاقات العامة الشرق الأوسط

Journal of Public Relations Research Middle East

التعريف بالمجلة:

مجلة بحوث العلاقات العامة الشرق الأوسط دورية علمية تنشر أبحاثًا متخصصة في العلاقات العامة وعلوم الإعلام والاتصال، بعد أن تقوم بتحكيمها من قِبَل عدد من الأساتذة المتخصصين في نفس المجال، بإشراف علمي من الجمعية المصرية للعلاقات العامة، أول جمعية علمية مصرية متخصصة في العلاقات العامة (عضو شبكة الجمعيات العلمية بأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا بالقاهرة).

والمجلة ضمن مطبوعات الوكالة العربية للعلاقات العامة المتخصصة في التعليم والاستشارات العلمية والتدريب.

- المجلة معتمدة بتصريح من المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام في مصر، ولها ترقيم دولي ورقم إيداع ومصنفة دوليًا لنسختها المطبوعة والإلكترونية من أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا بالقاهرة، كذلك مصنفة من لجنة الترقيات العلمية تخصص الإعلام بالمجلس الأعلى للجامعات في مصر.
- أول دورية علمية محكمة في التخصص على مستوى الوطن العربي والشرق الأوسط، وأول دورية علمية عربية في تخصص (الإعلام) تحصل على معامل التأثير العربي Arab Impact Factor بمعامل تأثير = ٢,٠١ بنسبة ١٠٠٪ في تقرير عام ٢٠٢٠م للمؤسسة الأمريكية " NSP نشر العلوم الطبيعية " برعاية اتحاد الجامعات العربية.
- المجلة فصلية تصدر كل ثلاثة أشهر خلال العام.
- تقبل المجلة نشر عروض الكتب والمؤتمرات وورش العمل والأحداث العلمية العربية والدولية.
- تقبل المجلة نشر إعلانات عن محركات بحث علمية أو دور نشر عربية أو أجنبية وفقًا لشروط خاصة يلتزم بها المعلن.
- يُقبل نشر البحوث الخاصة بالترقيات العلمية - وللباحثين المتقدمين لمناقشة رسائل الماجستير والدكتوراه.
- يُقبل نشر ملخصات الرسائل العلمية التي نوقشت، ويُقبل نشر عروض الكتب العلمية المتخصصة في العلاقات العامة والإعلام، كذلك المقالات العلمية المتخصصة من أساتذة التخصص من أعضاء هيئة التدريس.

قواعد النشر:

- أن يكون البحث أصيلًا ولم يسبق نشره.
- تقبل البحوث باللغات: (العربية ـ الإنجليزية ـ الفرنسية) على أن يُكتب ملخص باللغة الإنجليزية للبحث في حدود صفحة واحدة إذا كان مكتوبًا باللغة العربية.
- أن يكون البحث في إطار الموضوعات التي تهتم بها المجلة في العلاقات العامة والإعلام والاتصالات التسويقية المتكاملة.
- تخضع البحوث العلمية المقدمة للمجلة للتحكيم ما لم تكن البحوث قد تم تقييمها من قِبَل اللجان والمجالس العلمية بالجهات الأكاديمية المعترف بها أو كانت جزءًا من رسالة أكاديمية نوقشت وتم منح صاحبها الدرجة العلمية.
- يُراعى اتباع الأسس العلمية الصحيحة في كتابة البحث العلمي ومراجعه، ويُراعى الكتابة ببنط (١٤) Simplified Arabic والعناوين الرئيسية والفرعية Bold في البحوث العربية، ونوع الخط Times New Roman في البحوث الإنجليزية، وهوامش الصفحة من جميع الجهات (٢,٥٤)،

ومسافة (١) بين السطور، أما عناوين الجداول (١١) بنوع خط Arial.

- يتم رصد المراجع في نهاية البحث وفقًا للمنهجية العلمية بأسلوب متسلسل وفقًا للإشارة إلى المرجع في متن البحث وفقًا لطريقة APA الأمريكية.
- يرسل الباحث نسخة إلكترونية من البحث بالبريد الإلكتروني بصيغة Wordمصحوبة بسيرة ذاتية مختصرة عنه.
- في حالة قبول البحث للنشر بالمجلة يتم إخطار الباحث بخطاب رسمي بقبول البحث للنشر. أما في حالة عدم قبول البحث للنشر فيتم إخطار الباحث بخطاب رسمي وإرسال جزء من رسوم نشر البحث له في أسرع وقت.
- إذا تطلب البحث إجراء تعديل بسيط فيلتزم الباحث بإعادة إرسال البحث معدلًا خلال أسبوع من استلام ملاحظات التعديل، وإذا حدث تأخير منه فسيتم تأجيل نشر البحث للعدد التالي، أما إذا كان التعديل جذريًّا فيرسله الباحث بعد ١٥ يومًا من إرسال الملاحظات له.
- يرسل الباحث مع البحث ما قيمته ٢٨٠٠ جنيه مصري للمصريين من داخل مصر، ومبلغ ٥٥٠$ للمصريين المقيمين بالخارج والأجانب، مع تخفيض (٢٥٪) لمن يحمل عضوية الزمالة العلمية للجمعية المصرية للعلاقات العامة من المصريين والجنسيات الأخرى. وتخفيض (٢٥٪) من الرسوم لطلبة الماجستير والدكتوراه. ولأي عدد من المرات خلال العام. يتم بعدها إخضاع البحث للتحكيم من قِبَل اللجنة العلمية.
- يتم رد نصف المبلغ للباحثين من داخل وخارج مصر في حالة رفض هيئة التحكيم البحث وإقرارهم بعدم صلاحيته للنشر بالمجلة.
- لا ترد الرسوم في حالة تراجع الباحث وسحبه للبحث من المجلة لتحكيمه ونشره في مجلة أخرى.
- لا يزيد عدد صفحات البحث عن (٤٠) صفحة A4– في حالة الزيادة تحتسب الصفحة بـ ٣٠ جنيهًا مصريًا للمصريين داخل مصر وللمقيمين بالخارج والأجانب١٠$.
- يُرسل للباحث عدد (٢) نسخة من المجلة بعد نشر بحثه، وعدد (٥) مستلة من البحث الخاص به.
- ملخص رسالة علمية (ماجستير) ٥٠٠ جنيهًا للمصريين ولغير المصريين ١٥٠$.
- ملخص رسالة علمية (الدكتوراه) ٦٠٠ جنيهًا للمصريين ولغير المصريين ١٨٠$. على ألا يزيد ملخص الرسالة عن ٨ صفحات.

ويتم تقديم خصم (١٠٪) لمن يشترك في عضوية الجمعية المصرية للعلاقات العامة. ويتم إرسال عدد (١) نسخة من المجلة بعد النشر للباحث على عنوانه بالبريد الدولي.

- نشر عرض كتاب للمصريين ٧٠٠ جنيه ولغير المصريين ٣٠٠$، ويتم إرسال عدد (١) نسخ من المجلة بعد النشر لصاحب الكتاب على عنوانه بالبريد الدولي السريع. ويتم تقديم خصم (١٠٪) لمن يشترك في عضوية زمالة الجمعية المصرية للعلاقات العامة.
- بالنسبة لنشر عروض تنظيم ورش العمل والندوات من داخل مصر ٦٠٠ جنيه، ومن خارج مصر ٣٥٠$. بدون حد أقصى لعدد الصفحات.
- بالنسبة لنشر عروض المؤتمرات الدولية من داخل مصر ١٢٠٠ جنيهًا ومن خارج مصر ٤٥٠$ بدون حد أقصى لعدد الصفحات.
- جميع الآراء والنتائج البحثية تعبر عن أصحاب البحوث المقدمة وليس للجمعية المصرية للعلاقات العامة أو الوكالة العربية للعلاقات العامة أي دخل بها.
- تُرسل المشاركات باسم رئيس مجلس إدارة المجلة على عنوان الوكالة العربية للعلاقات العامة - جمهورية مصر العربية - المنوفية - شبين الكوم - تقاطع شارع صبري أبو علم مع شارع الأمين، رمز بريدي: ٣٢١١١ – صندوق بريدي: ٦٦، والإيميل المعتمد من المجلة jprr@epra.org.eg، أو إيميل رئيس مجلس إدارة المجلة ceo@apr.agency بعد تسديد قيمة البحث وإرسال صورة الإيصال التي تفيد ذلك.

الافتتاحية

منذ بداية إصدارها في أكتوبر - ديسمبر من عام ٢٠١٣م، يتواصل صدور أعداد المجلة بانتظام، ليصدر منها اثنان وثلاثون عددًا متتابعين، تضم بحوثًا ورؤى علمية متعددة لأساتذة ومتخصصين وباحثين من مختلف دول العالم.

وبما أن المجلة أول دورية علمية محكمة في بحوث العلاقات العامة بالوطن العربي والشرق الأوسط - وهي تصدر بإشراف علمي من الجمعية المصرية للعلاقات العامة (عضو شبكة الجمعيات العلمية بأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا بالقاهرة) ضمن إصدارات الوكالة العربية للعلاقات العامة - وجد فيها الأساتذة الراغبون في تقديم إنتاجهم للمجتمع العلمي بكافة مستوياته ضالتهم المنشودة للنشر على النطاق العربي، وبعض الدول الأجنبية التي تصل إليها المجلة من خلال مندوبيها في هذه الدول، وكذلك من خلال موقعها الإلكتروني. فقد تحصَّلت المجلة على أول معامل تأثير عربي (AIF) للدوريات العلمية العربية المحكمة في تخصص (الإعلام) على مستوى الجامعات والمؤسسات العلمية التي تصدر محتوىً باللغة العربية بمعدل = ١.٣٤ في عام ٢٠١٦م، ومعدل ٢.٠١ في عام ٢٠٢٠م، والمعامل تابع لمؤسسة النشر الأمريكية العالمية (NSP) دار نشر العلوم الطبيعية Natural Publishing Sciences واتحاد الجامعات العربية. وكذلك نجحت المجلة في الحصول على معايير اعتماد معامل "أرسيف Arcif" المتوافقة مع المعايير العالمية والتي يبلغ عددها ٣١ معيارًا، وصنفت المجلة في تخصص "الإعلام والاتصال" على المستوى العربي ضمن الفئة "الأولى Q1" وهي الفئة الأعلى.

كذلك تصدرت المجلة الدوريات العلمية المحكمة المتخصصة في التصنيف الأخير للمجلس الأعلى للجامعات في مصر، والذي اعتمدها في الدورة الحالية للجنة الترقيات العلمية تخصص "الإعلام" وتقييمها بـ (٧) درجات من (٧). وأصبحت المجلة متاحة على قاعدة البيانات العربية الرقمية "معرفة"، وكذلك أصبحت المجلة ضمن قائمة المجلات العلمية المحكمة التي تصدر باللغة العربية المستوفية لمعايير الانضمام لقواعد البيانات العالمية، والتي تم مراجعتها من وحدة النشر بعمادة البحث العلمي بجامعة أم القرى.

والمجلة مفهرسة حاليًا ضمن قواعد البيانات الرقمية الدولية: (EBSCO HOST – دار المنظومة – العبيكان – معرفة).

وفي العدد الثالث والثلاثين من المجلة نقدم للباحثين في الدراسات الإعلامية والمهتمين بهذا المجال عددًا يضم بحوثًا ورؤى علمية للأساتذة المشاركين والمساعدين وكذلك الباحثين، مقدمة للنشر العلمي بهدف تكوين رصيد للباحثين من أعضاء هيئة التدريس للتقدم للترقية، أو الباحثين لمناقشة الدكتوراه والماجستير.

ففي البداية نجد وعلى صعيد البحوث الواردة بالعدد "الثالث والثلاثين" من المجلة، ومن جامعة النجاح الوطنية بفلسطين، نجد بحثًا باللغة الإنجليزية تحت عنوان: "الفلسطينيين في الصحافة الأمريكية: دراسة مقارنة"، وهو مقدم من: **د. سمر إسماعيل الشنار**، من **فلسطين**.

ومن جامعة القاهرة، قدّم: أ.م.**د. أحمد محمد خطاب**، من **مصر**، بحثًا بعنوان: "المحددات الاجتماعية لجودة علاقات العلامة التجارية من منظور الاتصالات التسويقية المتكاملة".

ومن الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، قدّمت: **د. جيهان سيد يحيي،** من **مصر،** دراسة تحليلية بعنوان:" اتجاهات المغردين المصريين نحو قضايا التعليم في ظل جائحة كورونا.. تحليل شبكة تويتر".

ومن **السعودية** من جامعة الملك عبد العزيز، قدّمتا: أ.م**.د. خلود عبد الله ملياني، بشاير عوض الجعيد** دراسة تحت عنوان: "اتجاهات الجمهور نحو الرسائل الترويجية عبر تويتر ودورها في تشكيل الصورة الذهنية لشركات الطيران الاقتصادية".

أما **د. مؤمن جبر عبد الشافي** من جامعة عين شمس، من **مصر،** قدّم: بحثًا بعنوان: "التجاوزات في فيديوهات الأطفال على اليوتيوب وعلاقتها باتجاهات الخبراء المصريين نحو أخلاقيات نشرها".

ومن جامعة الأزهر، قدّمت **د. دعاء عبد الحكم الصعيدي،** من **مصر،** بحثًا تحت عنوان: "أداء الصحافة المصرية أثناء جائحة كورونا (كوفيد ١٩) في ميزان خبراء الصحافة والإعلام: دراسة تقييمية".

أما **د. إسراء صابر عبد الرحمن** من جامعة سوهاج، من **مصر،** قدّمت بحثًا بعنوان: "واقع استخدام التكنولوجيا الرقمية في الصحافة المصرية: دراسة لاتجاهات التطوير وإشكاليات التحول".

ومن جامعة عين شمس، قدّمت **د. مروى عبد اللطيف عبد العزيز،** من **مصر،** دراسة حالة لمركز رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة بجامعة عين شمس بعنوان: " دور الأنشطة الاتصالية الموجهة للأطفال ذوي الإعاقة فى التوعية بجائحة كورونا (كوفيد ١٩).

بينما تناولت **د. ولاء محمد محروس الناغي،** من جامعة بورسعيد، من **مصر،** دراسة ميدانية في إطار نموذج تأثيرية الآخرين بعنوان: " تأثيرية المراهقين بالمحتوي غير المرغوب فيه على تطبيق (التيك توك) وعلاقتها بالإرشاد التربوي نحو الاستخدام الآمن".

وأخيرًا وبغرض استكمال مناقشة أطروحة الدكتوراة قدّم **عمار محمد عبد الأمير،** جامعة بغداد، من **العراق،** بحثًا بعنوان: فعالية الإعلام العربي في مواجهة التحديات الأمنية".

وهكذا فإن المجلة ترحب بالنشر فيها لمختلف الأجيال العلمية من جميع الدول. ومن المعلوم بالضرورة أن جيل الأساتذة وبحوثهم لا تخضع للتحكيم طبقًا لقواعد النشر العلمي المتبعة في المجلات العلمية.

أما البحوث المنشورة لأعضاء هيئة التدريس الراغبين في التقدم للترقي للدرجة الأعلى والطلاب المسجلين لدرجتي الدكتوراه والماجستير فتخضع جميعها للتحكيم من قِبَل الأساتذة المتخصصين.

وجميع هذه البحوث والأوراق العلمية تعبر عن أصحابها دون تدخل من هيئة تحرير المجلة التي تحدد المحكمين وتقدم ملاحظاتهم إلى أصحاب البحوث الخاضعة للتحكيم لمراجعة التعديلات العلمية قبل النشر.

وأخيرًا وليس آخرًا ندعو الله أن يوفقنا لإثراء النشر العلمي في تخصص العلاقات العامة بشكل خاص والدراسات الإعلامية بشكل عام.

والله الموفق،

رئيس تحرير المجلة

أ.د. علي عجوة

فعالية الإعلام العربي في مواجهة التحديات الأمنية

إعداد

عمار محمد عبد الأمير(*)

(*) مدرس مساعد الإعلام في كلية العلوم - جامعة بغداد.

فعالية الإعلام العربي في مواجهة التحديات الأمنية

عمار محمد عبد الأمير
ammarabdulameer170@gmail.com
جامعة بغداد

ملخص:

انطلاقًا من حقيقة مفادها أن إشكالية العلاقة بين منظومة الإعلام العربي والمجتمع والتحديات الأمنية ليست سوى إحدى مظاهر هذه الأزمة الراهنة واقعاً مأزومًا لأسباب موضوعية وذاتية دفعت باتجاه ظهور اشكالية في علاقة الإعلام العربي بمجتمعاته، وتزداد هذه الإشكالية حدة وتعقيداً والتحديات الأمنية في هذا البحث ، من فعل استعراض المشكلة الرئيسية في بحثنا وهي بمواجهة الإعلام العربي قصوراً في بلورة فلسفة إعلامية تحدد الأسس والمنطلقات والقيم والمعايير التي تشكل مرشدًا أو موجهًا ودليلاً للممارسة الإعلامية العربية، باعتماد نظرية الأولوية لتفعيل منظومة الإعلام العربي، سيما وأن المنطقة شهدت متغيرات كبيرة وخطيرة خلال العقد الأول من القرن الحالي صعوداً على كافة المستويات، أفضى إلى تغير في الأنظمة السياسية نتيجة لأحداث(الربيع العربي) والتحديات الأمنية المصحوبة للدول العربية وما شهده العالم العربي مؤخرًا من تحدي للتطرف الإسلامي وردود أفعال الدول تجاه هذه المتغيرات، ودور الإعلام العربي إزاء كل ذلك، ويؤشر على الإعلام العربي المتغير والأمني مجموعة من العوامل التي ساهمت في عدم تحديد المنطلقات والمعايير وقيم عمل منظومة الإعلام العربي، ويمكن تحديد من خلال انعكاسات حالة الاحتباس التي تعيشها المجتمعات العربية وحالة الاحباط التي تواجهها معظم الأنظمة العربية وآثارها السلبية في الإعلام العربي فكرًا وممارسة، والتقلبات والتحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية العاصفة وتداعياتها على المنظومة العربية انطلاقًا من التغير الذي شهده العراق وصولاً إلى ما يصطلح الربيع العربي، وكذلك ما يسمى بـ(الدولة الإسلامية) وحالة القلق التي تعيشها المجتمعات العربية، والفقر النظري في مجال الإعلام، واستمرار الاعتماد على النظريات الإعلامية الغربية، وارتباك حتى في توطين هذه النظريات. وينقسم هذا البحث إلى ثلاثة مباحث رئيسية، المبحث الأول: التحديات الأمنية وفاعلية الإعلام العربي، أما المبحث الثاني: القوى الجديدة في فضاء الإعلام العربي، والمبحث الثالث: دور الإعلام العربي في مواجهة التحديات الأمنية، وتوصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات وأهمها:

البعد الأمني: لم يعد متصوراً إمكانية تحقيق الأمن بمفهومه الشامل أو تبني استراتيجية تكاملية لمقاومة الجريمة بعيدًا عن الدور الفاعل الذي يستطيع الإعلام أن يؤديه في هذا المجال.

البعد السياسي: تعتبر الأجهزة الأمنية والإعلامية الأجهزة الأكثر قرباً والتحاماً بالسلطة السياسية وبالنظام السياسي، والأكثر فاعلية في عملية صنع القرارات السياسية.

البعد الاجتماعي: إن العملية الإعلامية لا تكتمل، وحتى إنها لا توجد، إلا بتلقيها، أي بتقبل الجمهور لها.

البعد التربوي: أن واحدة من سمات عصرنا هي تزايد أهمية الدور التربوي الذي تؤديه وسائل الإعلام في المجتمع في وقت يتراجع فيه دور مؤسسات التربية التقليدية.

الكلمات المفتاحية: الاتصالات العربية، التحديات الأمنية، الفاعلية.

مقدمة:

يزداد الانجذاب إلى وسائل الإعلام كمصادر للمعرفة في العصر الذي تزداد فيه الحاجات الإعلامية للشرائح الاجتماعية المختلفة وتتنوع بسبب اهتزاز الكثير من الثوابت وعدم حسم الكثير من القضايا وعدم وجود عملية أجوبة عن كثير من الأسئلة، وأضحى الإعلام العربي في عملية المنافسة العالمية، وحتى الإقليمية لأنه ولأسباب ذاتية وموضوعية، لا يمتلك مقومات ومستلزمات التغير الكبيرة، ما أدى إلى عزلته عن جماهيره بعد أن انعزل عن واقعه زاد أزمته حدة وتعقيدًا خصوصًا التحديات الأمنية التي عصفت بالمنظومة العربية ككل، وبناءً على ما تقدم يعيش الإعلام العربي والمتغير الأمني العربي بخاصة وتفاقمها، وذلك انطلاقًا من حقيقة مفادها أن إشكالية العلاقة بين منظومة الإعلام العربي والمجتمع والتحديات الأمنية ليست سوى إحدى مظاهر هذه الأزمة الراهنة واقعاً مأزومًا لأسباب موضوعية وذاتية دفعت باتجاه ظهور إشكالية في علاقة الإعلام العربي بمجتمعاته وتزداد هذه الإشكالية حدة وتعقيداً والتحديات الأمنية في هذا البحث سيتم تحديد وإيضاح أهم الأسباب والعوامل التي أسهمت في ظهور ازمة الإعلام العربي بعامة وتجلياتها.

إشكالية وهدف البحث:

واجه الإعلام العربي قصوراً في بلورة فلسفة اعلامية تحدد الأسس والمنطلقات والقيم والمعايير التي تشكل مرشدًا أو موجهًا ودليلاً للممارسة الإعلامية العربية، سيما وأن المنطقة شهدت متغيرات كبيرة وخطيرة خلال العقد الأول من القرن الحالي صعوداً على كافة المستويات، أفضى إلى تغير في الأنظمة السياسية نتيجة لأحداث(الربيع العربي) والتحديات الأمنية المصحوبة للدول العربية وما شهده العالم العربي مؤخرًا من تحدي للتطرف الإسلامي وردود أفعال الدول تجاه هذه المتغيرات، ودور الإعلام العربي إزاء كل ذلك، ويؤشر على الإعلام العربي المتغير والأمني مجموعة من العوامل التي ساهمت في عدم تحديد المنطلقات والمعايير وقيم عمل منظومة الإعلام العربي ، وعليه يجب على القائمين من صناع القرار في المجال الإعلامي اعتماد النظرية الأولية في تحسين فاعلية منظومة الإعلام ذاتها كحلقة وصل بين السلطة والجمهور، وتهيئة المناخ للمجالات الأخرى بخلق بيئة من التوازن والمرونة ينعكس بشكل إيجابي على المنظومات السياسية والاقتصادية والأمنية والإعلامية ...الخ، ويمكن تحديد أبرزها:

- التعثر والارتباك اللذان يصلان إلى حد العجز عن حسم الكثير من الخيارات التي تواجه العرب في مختلف المجالات.
- انعكاسات حالة الاحتباس التي تعيشها المجتمعات العربية وحالة الإحباط التي تواجهها معظم الأنظمة العربية وآثارها السلبية في الإعلام العربي فكرًا وممارسة.

- التقلبات والتحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية العاصفة وتداعياتها على المنظومة العربية انطلاقًا من التغير الذي شهده العراق وصولاً إلى ما يصطلح الربيع العربي، وكذلك ما يسمى بـ(الدولة الإسلامية) وحالة القلق التي تعيشها المجتمعات العربية.
- الفقر النظري في مجال الإعلام، واستمرار الاعتماد على النظريات الإعلامية الغربية، وارتباك حتى في توطين هذه النظريات.
- افتقار العرب عمومًا إلى مشروع نهضة عربية يشكل إطارًا عامًا لتطلعاتهم ولتحديد أهدافهم.

فرضية البحث:

اعتمد الباحث على فرضية قوامها:(كلما ازدادت فعالية وأنشطة الإعلام العربي في الساحة العربية، انعكس ذلك إيجابيًا لمواجهة جانب من التحديات الأمنية التي تعاني منها الدول العربية، فيما يشكل تراجع فعالية وأنشطة الإعلام تداعيات سلبية في هذا الميدان).

منهج البحث:

اعتمد الباحث المنهج الاستنتاجي، بمعنى التركيز بالمفردات من خلال الانتقال من الخاص إلى العام، وذلك من خلال الانطلاق من ثوابت واقعية وحقيقية وباعتماد الطرق الوصفية والتاريخية، وذلك بمتابعة الظواهر وجميع البيانات والمعلومات والحقائق التاريخية عن الإعلام والتحديات الأمنية له وتوصيفها ومقارنتها ومحاولة تفسيرها، لإثبات فرضية البحث، والتواصل الاستنتاجات تخدم هدف البحث.

هيكلية البحث:

ولغرض إثبات فرضية البحث تم تقسيم البحث فضلاً عن المقدمة والخاتمة على ثلاثة مباحث وكما يلي:

المبحث الأول: التحديات الأمنية وفاعلية الإعلام العربي.

المبحث الثاني: القوى الجديدة في فضاء الإعلام العربي.

المبحث الثالث: دور الإعلام العربي في مواجهة التحديات الأمنية وتضمن الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول:

التحديات الأمنية وفاعلية الإعلام العربي في التصدي لها

يتناول هذا المبحث التحديات الأمنية المشتركة لمنظومتي الإعلام العربي والأمني سواءً، وانعكاساتها على الجمهور والرأي العام العربي وينقسم هذا المبحث إلى ثلاثة محاور الأول: هو الفجوة بين منظومتي الإعلام والأمن العربية. أما الثاني: التحديات المشتركة وطبيعتها. أما الثالث: سبل تذليل المعوقات.

أولاً: الفجوة بين منظومتي الإعلام والأمن العربية وانعكاسها على الجمهور العربي واتساع النشاط الأمني مؤخراً:

أدت التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات العربية بما يسمى (الربيع أو دول الحراك العربي) وما سبقها إلى اتساع النشاط الأمني بشكل غير مسبوق وإلى تفكيك وإعادة أغلب الأجهزة الأمنية وأيضًا ظهور أجهزة أمنية أخرى، ناهيك عن ظهور وظائف ومهام جديدة إضافة إلى المنظومة الأمنية نتيجة التحديات الداخلية والخارجية سواء. فترتب على هذا المتغير تغير أهداف الدولة والمحافظة على كيان المجتمع في إطار فكرة الدولة الحارسة لمفهوم الديمقراطية، والسعي لإحداث التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في إطار دولة الرفاهية. ولما كانت الأجهزة الأمنية هي أحد ركائز الجهاز الإداري للدولة وعماده في تحقيق الاستقرار الذي يدعم حركة التنمية، فقد تأثر بتلك المنجزات بصورة واضحة، خاصة بعد أن أصبح الاعتماد عليها أساسياً في توفير أنواع جديدة من الخدمات الأمنية إلى جانب مهامها الأصلية في المجتمع، وقد أدى هذا إلى احتكاك الأجهزة بالإعلام والمواطنين سواء، بسبب استخدام الأمن للتميز والتنمية، مما يزيد من مجالات تعثر العلاقات مع أجهزة الإعلام من جهة والمواطنين من جهة أخرى[١]، ويمكن تحديد أسباب اتساع ظاهرة النشاط الأمني على النحو الآتي:

– **العوامل السياسية:** وضع الأجهزة الأمنية في خدمة الأنظمة وتحقيق الاستقرار، وكبت القوى المعادية ومكافحة النشاط المناهض، مما أدى إلى تعثر عمل أجهزة الإعلام ودورها في التفاعل مع الجمهور لترسيخ الديمقراطية وهذه إشكالية كبيرة يطول تحليلها في هذا المحفل [٢].

– **العوامل الاجتماعية:** تطور الجريمة وزيادة معدلاتها الداخلية والخارجية سواء، وتعدد جمهورها والتوسع في العنف لشتى أنواع السلوك، وكذلك الانفجار السكاني وزيادة معدلات الهجرة إلى المدينة والتفكك الأسري، وامتداد العمران والتوسع في إنشاء المدن والمناطق السكنية والصناعية الجديدة، وفي ظل هذا المشهد المتسارع المعقد يصبح عمل منظومة الإعلام والأمنية عمل عكسي في بعض الجوانب التي تعتبر من مسلمات حرية الجمهور.

– **العوامل الاقتصادية:** التبدلات الاقتصادية التي حدثت في بعض البلدان العربية وصدور قوانين تحكمها وفرض عقوبات متنوعة على مخالفة أحكامها [٣].

– **الانتماءات الاجتماعية:** سرعة التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي حدثت في كثير من البلدان العربية، أي الاتجاه عند اختيار عناصر وأفراد المنظومة الأتية من فئات اجتماعية جديدة تنتمي إلى الشرائح الاجتماعية ذات الدخل المحدود سواءً الحضرية منها أم الريفية، إن بعض هؤلاء المنحدرين من شرائح اجتماعية دينية يميلون إلى السلوك التعويضي، الذي يكمل نقصاً لديهم ناتجًا في الغالب والأعم عن المكانة الاجتماعية الأصلية المتدنية وتواضع المستوى الحياتي عامة، فعندما يجد بعض هؤلاء أن في أيديهم سلطة غير محدودة أو محدودة أحيانًا ومطلقة أحيانًا أخرى فإنه قد يستغلها بدون وعي استغلالاً سيئًا لإثبات الوجود وتأكيد الذات، وهكذا في الحالتين نرى مدى إسهام الانتماء الاجتماعي لأفراد الأمن وضباطها في تأزيم علاقتها بمنظومة الإعلام والمواطن سواء[٤].

ويمكن تحليل العلاقة بين الإعلام والأمن على مستويات:

- **الدور السلبي لوسائل الإعلام الجماهيري:** سوء علاقة المنظومة الأمنية بوسائل الإعلام، أو سوء تقدير رجال الإعلام للمسألة الأمنية، وطبيعة عمل رجال الأمن أدى إلى إقدام وسائل الإعلام وخاصة ما تسمي نفسها مستقلة إلى تأزيم العلاقة بين رجال الأمن والمجتمع من خلال تقديم رجال الأمن بصورة سلبية، أو عبر التركيز على سلبياتهم وأخطائهم وإظهارهم عاجزين عن أداء واجباتهم [٥]. كما أن افتقار الكثيرين من الإعلاميين إلى الإمكانيات الفكرية والمهارات المهنية يدفعهم إلى الارتباك في معالجة المسائل الأمنية إلى درجة أعطاء الانطباع العفوي أو المتعمد، بنوع من التعاطف مع المجرم أو الإساءة إلى سير التحقيق أو إلى الإجراءات القضائية. ومن المؤكد أن هذا الدور السلبي لوسائل الإعلام من شأنه أن يسيء إلى الأجهزة الأمنية، وأن يزيد من إشكالية علاقتها بالمجتمع، وثمة سائل لأحد الباحثين (ما الذي يدفع الناس لمواقف العداء للشرطة) ويجيب (القصص والأفلام والمسلسلات التي تقدم رجل الأمن بصورة شاذة أو عدوانية أو غليظ القلب أو غير متجانس مع المجتمع) [٦].
- **الأزمة التراكمية بين الإعلام والأمن:** يعاني الإعلام العربي والجزء الأمني من جميع العوامل والأسباب التي أدت إلى احتدام أزمة الإعلام العربي، وأدت إلى إشكالية علاقته بالمجتمع ويمكن إيجازها على النحو التالي:

– **محدودية جمهور الإعلام العربي:** فرضت الأمنية على شرائح واسعة من المجتمعات العربية، كما فرضت على شرائح واسعة من الجماهير العربية السلبية والابتعاد عن الاهتمام بالشأن العام وانجذبت شرائح مهمة من الجماهير العربية إلى مصادر الإعلام الخارجي الموجه إلى المنطقة العربية، ناهيك في المحتوى الإعلامي للتقانة الحديثة وتطبيقاتها، وغابت الخبرة الاتصالية الغنية عن شرائح مهمة من المجتمعات العربية، أودت هذه العوامل إلى وجود حالات التمزق أو اللامبالاة أو السلبية أو الإحباط أو الانهيار في أوساط مختلفة من المجتمعات العربية، وهذا إما انعكست سلبيًا إلى عمل أجهزة الإعلام من جهة والأجهزة الأمنية من جهة أخرى وزادها حدة . وأدت إلى انعزال الإعلام العربي ومعالجته الأمنية نسبيًا عن واقعه وعن جمهوره، الأمر الذي أدى إلى انخفاضه وتوزيعه وإلى محدودية انتشاره في معالجة القضايا بشكل دقيق [٧].

– **الافتقار إلى وجود كادر إعلامي أمني متخصص:** تشتد الحاجة إلى تأهيل كادر إعلامي أمني متخصص قادر على أن يستجيب لمتطلبات تغطية الحياة الأمنية المأخوذة في الاتساع والتشابك والتعقيد داخلياً وخارجياً، الكادر الذي يجب أن يمتلك معرفة أمنية أكاديمية ودراسة إعلامية أمنية أكاديمية في الوقت نفسه، إن غياب هذا الكادر انعكس سلبيًا على واقع الإعلامي العربي الأمني.

– **القائد أو الموجه للحملة لصد التحديات:** لم تحسم بعد في معظم البلدان العربية في الجهة المناسبة لقيادة الإعلام الأمني وتوجيه، هل جهة أمنية أم إعلامية أو حتى الدول العربية التي حسمت أمرها وأناطت الأمر لوزارة الداخلية، حيث أن موقع الإعلام الأمني مازال حائرًا يهيم على وجهه بين التوجيه السياسي والتوجيه المعنوي والعلاقات الإنسانية والمكتب الخاص، وغيرها من الجهات، وتؤكد الممارسة مدى ما يترتب على عدم الحسم هذا من أثار على دور الإعلام ورسالته للجمهور [٨].

– **ملكية وسائل الإعلام العربية :** يعود إحجام البرجوازية العربية الكبيرة عن الاستثمار في مجال الصحافة إلى عوامل اقتصادية تتمثل في طبيعة الأنظمة السياسية العربية، وإلى عوامل اقتصادية تتمثل من انخفاض الريعية بسبب ضعف الوعي الإعلاني والبنية الضعيفة لمعظم الاقتصاديات العربية، وهذا ما أدى إلى تقدم أصحاب النفوذ السياسي إلى الاستحواذ والسيطرة، وفي المقابل أيضًا انطلقت مؤسسات إعلامية ترجع إلى جهات صغيرة أو متوسطة التمويل لم تصمد بسبب ضعفها الذاتي المادي بالدرجة الأولى ولم تستطيع مقاومة إغراءات الدعم المادي الحكومي أو الخاص (لايعرف مصدره)، وبذلك أسهمت إشكالية ملكية وسائل الإعلام الجماهيرية العربية في تعقيد الأزمة.

– **احتدام المنافسة الإعلامية:** أدت التكنولوجيا العالية وتطبيقاتها العاصفة في مجال الإعلام والمصحوبة بتحولات سياسية واجتماعية وثقافية إلى صعوبة وربما استحالة العزلة الإعلامية، وهذا ما أدى إلى عزلته عن جماهيره بعد أن انعزل عن واقعه، وهذا مازاد أزمته حدة وتعقيداً[٩].

–**عدم وجود أشكال تنظيمية مناسبة:** تفتقر الكثير من الدول العربية إلى وجود أشكال وهيئات تنظيمية مناسبة، معقولة ومتنوعة وكافية يستطيع الجمهور من خلالها ممارسة تعاون مع الأجهزة الإعلامية والأمنية سواء، ويعود ذلك لأسباب متعددة أبرزها عدم وجود اهتمام كافي بهذا الموضوع نتيجة لغياب المفاهيم الجديدة وخاصة تلك المتعلقة بالأمن الاجتماعى والبحوث الحديثة و لعدم الجدية في التبني الحقيقي لمفهومي الأمن الشامل والمعالجة التكاملية بين الإعلام والأجهزة الأمنية، كما يعود أساسًا إلى استمرار النظرة القاصرة للمنظومتين الذاتية ولدورها وطبيعة عملها [١٠].

ثانياً: عوامل التحديات الأمنية المشتركة التي تواجه العمل الإعلامي والأمني العربي: أن فلسفة الإعلام تقوم على خدمة الوطن والمواطن من خلال نشر المعرفة وتحقيق الوعي، وهذا الاختلاف ليس نظريًا صرفًا بل له بعده العملي المتمثل في اختلاف فلسفة كل رجال الإعلام ورجال الأمن في النظر إلى الأحداث وأسلوب معالجتها إعلامياً وأمنياً وهو مكمل أحدهما الأخر، يعتمد الأمن آليات عمل زجرية تتهم بالكتمان

والسرية في حين أن الإعلام الأن يعتمد آليات عمل مختلفة تقوم على الإفهام والإقناع من خلال النشر والتحليل والتفسير والحوار، ويمكن تحديد أبرز التهديدات المشتركة لعمل الإعلام والأمن سواء:

❖ **التناقض بين التشدد وتنامي حقوق الإنسان وانعكاساته على عمل منظومة الإعلام العربي:** يستطيع الملاحظ الإشارة إلى تطورين متلازمين في معظم البلدان العربية، التطور الأول هو الاندفاع باتجاه التشدد في القوانين والأنظمة الأمنية نتيجة لتسارع المشهد الأمني الداخلي والخارجي سواء [١١]. والتطور الثاني هو تصاعد حراك اجتماعي يندفع باتجاه توسيع هامش الحريات واحترام حقوق الإنسان، ومن الواضح مدى تعارض هذين التطورين، إذا كانت القوانين والأجهزة والأنظمة الداعمة لفلسفة الأمن وتكريس آلياته وتزداد تشدداً وصلابة تتنامي التحديات التي تواجه الأجهزة الأمنية بكافة مستوياتها، فإن تناول مفهوم حقوق الإنسان وحرية التعبير وتبلور مؤسسات المجتمع المدني أصبحت أكبر داعم لتلك التطلعات التي تتوخى إتاحة مساحة أكبر للإعلام وحماية العاملين فيه من سطوة وسلطة الأنظمة والقوانين وتأتي هذا ضمن التحدي الداخلي المسؤولية الإعلام. وهي القوانين والأنظمة التي تراها الأجهزة الأمنية ضرورية لضمان أدائها لعملها على نحو متكامل، وفي الوقت الذي تنظر فيه الأجهزة الأمنية إلى تلك القوانين والأنظمة على أنها معطلة لأدائها، تتعارض مع حرية النشر وحق التعبير، من خلال ذلك كله أصبحت أجهزة الأمن ومن خلفها المؤسسة الرسمية وأجهزة الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني، تدوران في فلكين متناقضين ومتعارضين، بحيث تحول كل تعليمات أمنية، قيد على عمل الإعلام وتحول كل تقدم إعلامي تفريط في الأمن الفرد والمجتمع سواء [١٢].

❖ **اختلاف مفهوم الحريات الإعلامية:** ثمة اختلاف جوهري عميق في فهم مفهوم الحرية الإعلامية وتطبيقاته على أرض الميدان، إذ يرى مسؤولو الأمن أن الحرية الإعلامية تساعد على نشر البلبلة وتضعف المنظومة الأمنية من نشر المعلومات المضللة للعدالة وتلفيق الأقاويل التي تؤدي إلى عرقلة العدالة، إضافة إلى أن حرية الصحافة والإعلام تتشابك مع الكثير من الحريات والحقوق الفردية التي يرى رجال الأمن أنهم مسؤولون عن حمايتها، بينما يؤمن الإعلاميون بأن الحرية الإعلامية تساعد على تحقيق العدالة وعلى إخضاع رجل الأمن إلى تحري الدقة وصولاً إلى الهدف الحقيقي وهو إظهار العدل ومحاربة الجريمة[١٣]. وأن القيود التي تفرض عليهم تولد عندهم إحساسًا بالتبعية يبدو معها الإعلام مجرد وسيلة من وسائل الأمن، ويكون دوره تابعًا وينحصر في تبني الأطروحات الأمنية وإعادة إنتاجها متخليًا عن دوره المتمثل في الحيادية بين كافة الأجهزة والمؤسسات والتوجهات الحكومية للرأي العام، وبالتالي تثير هذه التبعية المخاوف من أن يتحول التعاون إلى قيد لمصادرة حرية الإعلام، وهو ما يظهر من خلال الإجراءات التي تتخذها بعض الحكومات في مجال الإعلام بفرض الرقابة أو التصنيف والاضطهاد للصحفيين والناشرين والتي تحد بصورة جدية حرية التعبير، وترجع إلى عدم فهم الحكومات لمعنى الحرية وتطبيقاتها بشكل عملي[١٤].

❖ **مخاوف التبعية:** تتنامى في منظومة الأوساط الإعلامية العربية، وعلى أعلى المستويات مخاوف تبعية الأجهزة الإعلامية العربية إلى الأجهزة الأمنية ومن يقف خلف تلك الأجهزة. بهذا القدر أو ذاك، كما

أن القيود التي تفرض على الإعلاميين تولد عندهم إحساسًا بالتبعية، يبدو معها الإعلام مجرد وسيلة من وسائل الأمن أو السيادة، وأن دوره تابع ينحصر في تبني الأطروحات الأمنية وإعادة إنتاجها، وبالتالي تثير هذه التبعية المخاوف من أن يتحول التعاون إلى قيد لمصادرة حرية الإعلام [١٥].

❖ **العجز عن تحقيق التوازن والتعاون بين المنظومتين الإعلامية والأمنية العربية:** تتعثر الخطوات وترتبك الجهود المبذولة لتحقيق تعاون متوازن بين الأجهزة الأمنية والإعلامية العربية، بالرغم من شعور الطرفين بحاجة كل منهما للأخر نتيجة المتغيرات المتسارعة وخطورتها، لاسيما إقامة تعاون فاعل بينهما والتنسيق الشامل، فإن معظم الجهود النظرية والخطوات العملية التي تمت في هذا الشأن العربي مازالت بعيدة عن تحقيق الأهداف المرجوة منها.

❖ **الضعف والعجز في مواجهة الجريمة الإلكترونية:** مع انتشار التقنيات وتطبيقاتها تشابهت الجرائم وغايتها في موجة جديدة من التعقيد، تطلبت تعاطيًا مهنيًا وأمنيًا، على نفس درجة التحدي، ولغرض وضع تصور عام للبيئة الإجرامية التي تتم فيها جريمة الحاسبات والإنترنت، نجد من الضروري تحليل خصائص هذا النمط من الجرائم التي يتضح أفاتها وفق ظروف مختلفة تتمثل في [١٦]:

– ضعف سبل المقاومة وضعف الإعداد الفني والبشري.
– صعوبة وضعف وسائل التحقيق الروتين، وانعدام أجهزة المراقبة لأجهزة الأمن.
– التكلفة العالية لأساليب مكافحة الأجهزة، والتعليم والتدريب.
– التقنية واستخداماتها السلبية أسرع من التشريعات.
– مخترعات ووسائل المكافحة غالبًا ما تأتي متأخرة الفعل ورد الفعل.
– تدني مستوى الوعي الإداري والاجتماعي بخطورة المشكلة.
– قلة الاستثمار في مجالات البحث العلمي للمساهمة في مكافحة جرائم التقنية.

ثالثاً: سبل تذليل المعوقات:

١. توضح القراءة التحليلة المعمقة لعوامل إشكالية العلاقة ويمكن تصنيفها لنوعين رئيسيين:

– **العوامل الموضوعية:** وهي العوامل الخارجة عن مجالي الأمن والإعلام وبعيدة عن سيطرتهما، نظرًا لأنها مرتبطة عفويًا بطبيعة الأنظمة السائدة في الوطن العربي، وبالتالي فإن مواجهة هذه العوامل بقصد تغييرها أو التخفيف من أثرها مسألة لا تقع ضمن مجالي الأمن والإعلام ولا حتى ضمن اختصاصاتها، وليس رجال الأمن والإعلام هم أصحاب القرار بشأنها.

– **العوامل الذاتية:** وهي التي تقع ضمن مجالي الأمن والإعلام وبالتالي فإن مواجهتها بقصد تغييرها أو التخفيف من آثارها مسألة تقع بالكامل ضمن مجال الأمن والإعلام وضمن اختصاصاتهما، وبالتالي فإن رجال الأمن والإعلام هم أصحاب القرار بشأنها [١٧].

٢. أن العمل المنهجي الواعي والمخطط هو السبيل الوحيد لمواجهة العوامل التي سببت هذه الإشكالية.

٣- **أن إشكالية العلاقة الثلاثية**، حصيلة عملية ممتدة في التاريخ والمجتمع، وبالتالي فإن أية محاولة لتغييرها، لا يمكن أن تنجز بسرعة، ولا يمكن أن تتم بقرار، بل هي بحاجة إلى عملية جديدة هي بدورها ممتدة في التاريخ والمجتمع، ولكن معاكسة في الاتجاه بالنسبة للعلمية الأولى، وربما يمكن إنجازها من خلاله منهج البحث والتخطيط في وقت أقصر في الوقت الذي تشكلت فيه.

أهم العوامل التي أدت إلى هاتين الاشكاليتين: هي عوامل مترابطة ووثيقة الصلة ببعضها البعض، وبالتالي، من غير المجدي مواجهتها منفردة نظرًا لارتباطها وتأثيراتها المتبادلة، وهذا ما يؤكد خطورة النزعة الانتقائية لمواجهة هذه الإشكالية، كما يؤكد ضرورة وأهمية المعالجة الشاملة [١٨]. ويمكن القول أن إيجاد الحلول لإشكالية العلاقة العكسية لابد أن يتركز على إيجاد الحلول للأسباب التي أدت إليها، وتنطلق مواجهة الإشكالية من المنطلقات التالية:

الأمنية:

- العمل المنهجي الواعي لتغير طبيعة الأجهزة الأمنية باتجاه تكريس طابعها الخدمي وإزالة طابعها القمعي أو حصره في حدودها الدنيا.
- كسر حدة العزلة الأمنية مع المجتمع باتباع أساليب حديثة وخاصة ما يتعلق بتجارب الشرطة المجتمعية وتطبيقاتها.
- الاعتماد على المصداقية والتخلي عن التزييف واعتماد الحقائق المنجزة على أرض الواقع من أجل مد جسور الثقة بين الجمهور والأجهزة الأمنية.
- رفع مستوى الأداء، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بعدم تجاوز القوانين والصلاحيات وسوء استخدام السلطة وخاصة السلطة التقديرية.
- وضع خطة منهجية متكاملة لانتقاء وتدريب وتأهيل الأجهزة الأمنية وخاصة كوادرها القيادية بطرق جديدة.
- تبني خطة طويلة الأمد تهدف إلى التعاون والتنسيق إلى درجة التكامل بين الأجهزة الأمنية ووسائل الإعلام من أجل تحقيق المقترحات السابقة كافة [١٩].

الإعلامية:

أما بخصوص الأجهزة الإعلامية العربية ومجتمعاتها، فترى ضرورة الانطلاق من الأسس التالية [٢٠]:

- المبادرة إلى تبني فلسفة إعلامية تحدد المنطلقات العامة للإعلام العربي نظرية وممارسة.
- إنهاء عنصرية الإعلام العربية عن واقعها، ودفعها باتجاه ملاقاة هذا الواقع ومعانقته كمخرج وحيد لإنهاء عزلتها وغربتها وتحقيق التحامها بالمجتمع ومواجهة التحديات الجدية الداخلية والخارجية.
- وضع سياسات إعلامية في ضوء فلسفة إعلامية متبناه، تشكل إطارًا عامًا للممارسة الإعلامية.
- احترام القوانين الداخلية للعمل الإعلامي، واحترام أدبيات ونظريات وخصوصيات الإبداع الإعلامي، والعمل باتجاه فصل إدارة وسائل الإعلام عن ملكيتها.
- المبادرة إلى وضع خطة لتأهيل كوادر إعلامية نوعية تمتلك مستلزمات مواجهة التحولات الشاملة وإشباع الحاجات الإعلامية للشرائح الاجتماعية المختلفة.

المبحث الثاني:

القوى الجديدة في فضاء الإعلام العربي

شهد الإعلام العربي خلال العقد الماضي تطورات مهمة ومتناقضة إلى حد ما، وتبدو الصورة غير مؤكدة، فثمة عدد كبير من المتغيرات المؤثرة في هيكلية الإعلام ومحتواه، وهي لا تجري في اتجاه واحد، كما أن بعضها مصطنع إلى حد كبير، بمعنى أنه يعكس تدخلاً سياسيًا، والذي أفضى إلى ظهور تحديات متعددة ومنها الأمني ويقسم هذا المبحث ثلاثة محاور: الأول يرصد العوامل المهمة والمستجدة التي تحدد المسارات المتباينة للإعلام في مختلف الدول العربية، والثاني يسعى لتحليل التحديات المصاحبة للإعلام العربي وأنواعها من خلال نموذج، محدد قد يصلح للتنبؤ بالمسارات المستقبلية، أما المحور الثالث فيشرح نتائج مجموع التحديات المصاحبة للتطور التقني والكيفية التي تتوزع بها تلك العوامل في مختلف البلاد العربية، وعلى المستوى العربي العام.

أولاً: – العوامل المؤثرة في تطور الإعلام العربي:

تأثر الإعلام العربي بعوامل تاريخية مستحدثة، وبعض هذه العوامل هو مجرد امتداد للتطورات العالمية، وخاصة في ميدان تكنولوجيا الاتصال، والامتداد العالمي لنشاط رأس المال، والتطورات في التنظيم الاجتماعي الحديث، بما فيه تنظيم المهنة الاتصالية والإعلامية والحياة السياسية والفكرية، والبعض الآخر من هذه العوامل يخص المنطقة العربية تحديدًا، ويرتبط بتشكيلاتها الاجتماعية والسياسية وقواها الاقتصادية والثقافية [٢١]. إن الإعلام – بالمعنى الواسع للكلمة، أي الإبلاغ ونشر المعلومات وإذاعة الأراء – ميدان أصيل ومستقل نسبيًا للحياة الاجتماعية. ويجب ألا ننسى أبدًا هذه الحقيقة، لأن جانبًا من التطور الحادث في الإعلام العالمي والعربي يعود إلى هذه الصفة الأصيلة، وخاصة في أشكالها الأولية البكر التي تقوم على التواصل الشفهي الذي اعتمدت عليه البشرية لفترة طويلة جدًا من الزمن، أما الإعلام الجماهيري الحديث، فقد ارتبط شكلاً ومن حيث الأدوات والأليات بتطور تكنولوجيا الطباعة والاتصال، أما من حيث المضمون فقد ارتبط قبل كل شيء بالعملية التاريخية للتبلور القومي، وبصورة أوسع بالتطور في التنظيم الاجتماعي، وخاصة تشكل الأيدولوجيات الحديثة ونمو حركة الأحزاب السياسية وتأثيرها، وتشكيل الدولة المركزية، وانتهاء التفتت الأقاليمي والعزلة النسبية للجماعات الرعوية والريفية المحلية، والتوسع المذهل في المدن، وبروز النظم التعليمية الحديثة، والطلب المتزايد على المتعة، ونشوء تقاليد متطورة للفرجة، وأهم من ذلك كله توسع نشاط رأس المال ليقتحم هذا الميدان بعد تشكيل طلب كاف للمعلومات والإعلام والدعاية[٢٢].

إن العاملين الحاسمين وراء تطور الإعلام الجماهيري الحديث يتمثلان في نمو نشاط رأس المال، واحتدام الصراع حول الدولة، وقد أنتج هذان العاملان السمات المميزة للخريطة الإعلامية في المجتمعات الحديثة بصورة عامة، سواءً على مستوى الدول الصناعية الحديثة، أو على المستوى العالمي، فنمو الظاهرة الإعلامية يتسم بعدم التوازن وهو ما يعني تبعية المتأخرين اقتصاديًا وإعلاميًا، تبعًا للنموذجين السياسيين

الكبيرين الذين أنتجتهما المجتمعات الحديثة: أي النظام الشمولي والنظام الديمقراطي، واستمرار وجود فوارق كبيرة في شكل المؤسسات الإعلامية ومضمونها تبعًا للفئات الاجتماعية التي تخاطبها، وتنوعها تبعًا لمستويات التعليم والثقافة والمستوى الاقتصادي والاجتماعي والتقاليد الثقافية الراسخة، فضلاً عن مستوى تطور الفن الإعلامي ذاته(٢٣).

ومثل الإعلام السلطوي النموذج الأساسي حتى تدخل من جديد نشاط رأس المال، وبفضل إحياء العمل السياسي نتيجة لتراجع صدقية النظم التسلطية وتآكل شرعيتها، وخلال العقود القليلة الماضية تبلورت قوى محددة مستجدة هي الأكثر تأثيرًا في مسارات تطور الإعلام العربي، وحيث إن هذه القوي توزعت بين الأقطار العربية وداخلها بصورة مختلفة إلى حد بعيد فقد نتج عنها هيكليات إعلامية متباينة، وسنتناول أبرز هذه القوة على نحو تفصيلي، كالآتي (٢٤).

- **بروز نموذج التعددية المقيدة:**

آن بروز نموذج التعددية السياسية المقيدة غير – إلى أهمية ما – بعض هذه الملامح، ويمكننا أن نعده أكثر العوامل والقوى الجديدة أهمية في تقرير مسار التطور الراهن والمستقبلي للإعلام العربي، إن هذا النموذج يتيح تقنية تعدد الأحزاب، والتسامح النسبي مع الجمعيات والمنظمات غير الحكومية، ولكن مع ضمان إغلاق كل النوافذ الممكنة لتداول السلطة، وتأمين احتكارها بصورة تامة من جانب بيروقراطية أمنية – وأحياناً أيدلوجية – تقبض بيد من حديد على سلطة الدولة، وفي إطار هذا النموذج تلغى الأشكال المباشرة والقديمة للسيطرة الإدارية والسياسية والقانونية على الأداء الصحفي، مثل الملكية الحكومية، والرقابة المسبقة واليومية، والتهديدات المباشرة، وحملات القمع والبطش التي تطال كل من يجرؤ على توجيه أبسط نقد لسلطة الدولة أو أي من رموزها، وتنتهج أساليب عديدة وجديدة وغير مباشرة لضمان قيام الصحافة بالدور التعبوي بأكبر قدر ممكن من الفعالية، مع إتاحة هامش من حرية التعبير، وقدر ملموس من التنوع، وقد أدى هذا النموذج إلى تحسن كبير في الأداء المهني، وتأكيد التعدد والتنوع في المدارس المهنية والسياسية على الرغم من خضوع الجانب الأساسي من الصحافة للملكية العامة ومن ثم السلطة (الدولة والحكومة)، وخاصة عن طريق تعيين رؤساء مجالس الإدارة ورؤساء التحرير، وفي بعض الأحيان الأغلبية من المحررين، وفي الحالات التي تشهد تأميم الصحف وتحويلها إلى ملكية عامة ضمنت التشريعات الصحفية الممتلئة بالعقوبات النتيجة ذاتها(٢٥).

لقد نشأ هذا النموذج الخليط أساسًا في مصر، وامتد إلى عدد آخر من الأقطار العربية، وخاصة المغرب والجزائر وتونس والكويت واليمن والسودان، بينما استمرت لبنان والعراق في التمسك شكليًا بالنموذج الليبرالي في الحكم والصحافة، والأمر الجديد في الصورة أن بعض دول الخليج العربي لم تأخذ بنموذج التعددية المقيدة من حيث نمط السياسة والحكم، ولكنها أخذت به بصورة متزايدة فيما يتعلق بالصحافة والإعلام عمومًا، بل تمكنت الصحافة الخليجية من تسجيل أهم المبادرات الجديدة، سواءً فيما يتعلق بالفن

الصحفي، أو بالحرية النسبية، وخاصة دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت وبدرجة أقل في مملكة البحرين ودولة قطر[٢٦]. وهو عكس ما كان متوقعًا أن يدخل العرب القرن الحادي والعشرين في ظل تطور ديمقراطي حقيقي يدفع رياح التغيير الناشط والتعددية المنتظمة، ويطلق عنان الحريات العامة والخاصة في مقدمتها حرية الصحافة والرأي والتعبير، إلا أن ذلك لم يحدث بشكل جدي، الأمر الذي أثار تساؤلات كبيرة لعمل الإعلام العربي على الحاضر والمستقبل، وأن استمرار القيود القانونية كان يمكن أن يؤدي إلى ركود تام تقريبًا للإعلام العربي، لولا دخول العامل الثاني الأكثر تأثيراً في مسار التطور الإعلامي العربي، وهو التطورات الثورية في تكنولوجيا الاتصال والمعلوماتية[٢٧].

- **التطورات الثورية في تكنولوجيا الاتصال والمعلوماتية:**

إن قوة الدفع التي حصل عليها الإعلام العربي نتيجة تحول من دولة الحزب الواحد إلى التعددية المقيدة في بعض الدول العربية كانت جزئية للغاية، واقتصرت نتائجها الملموسة على إضافات تراكمية بسيطة في أكثر الأحوال، أما التطور الثوري فجاء من مصدر مختلف تمامًا ومن خارج حقل العملية الاجتماعية والسياسية العربية، أي من التطور المذهل لتكنولوجيا الاتصال والمعلوماتية، ويؤكد البعض أن المبادرة في استخدام تطبيقات ثورة الاتصال الراهنة – وخاصة الإنترنت – لم تأت من الفضائيات، بل أتت من الصحافة العربية المطبوعة في المهجر التي بدأت نقل موادها من لندن وباريس وغيرها من العواصم الأوربية، حيث توطنت مراكزها الرئيسية، إلى البلاد العربية التي تطبع فيها تلك الصحف وتوزع، غير أن الطفرات الحقيقية التي أحدثت ثورة الاتصال تمت في حقل الصحافة الإلكترونية والفضائية. وفي هذا الصدد يقول "مارك لينش": أن ((هذه الوسائط الجديدة للإعلام هي التي تؤسس بصورة متنامية الأطر الروائية الأساسية التي يفهم الناس الأحداث من خلالها، وبمعنى ما يؤدي غياب ديمقراطية حقيقية في المنطقة إلى جعل المنافذ الأساسية للإعلام الجديد أكثر قوة، لأنها لا تواجه سوى منافسين قليلين في وضع الأجندة العامة))، وقد ترتب على ثورة الاتصال دخول العرب عصر الفضائيات التي تخاطب الأمة العربية ككل، وعنصر الإنترنت الذي أتاح حوارًا مباشرًا بين الأشخاص والجماعات على المستوى العالمي، فضلاً عن تكون مئات المواقع الإلكترونية الصحافية والمخصصة للحوار، وتؤكد منظمة رصد حرية الصحافة العربية حيث إن هذا العصر((يفرض على الإعلام العربي تحديات كبيرة، فالاتصالات تحطم الحواجز الوطنية بطرق لا يمكن لأحد التنبؤ بها، وتواجه الحكومات صعوبات متزايدة في السيطرة على ما يسمح لمواطنيها معرفته))، لا يتعلق هذا التطور الثوري بنشوء أساليب جديدة للتدفق المعلوماتي والإعلامي فحسب، بل باقتحام مؤسسات جديدة كلية لميدان الإعلام، وبالتحديد القنوات التلفزيونية الفضائية، ويمكن القول بأن هذه المؤسسات الإعلامية الجديدة هي أهم المنجزات في ميدان الإعلام العربي منذ دخول المطبعة إلى العالم العربي وبزوغ الصحافة المطبوعة، فهي ليست أكثر حرية فحسب، بل إن بعضها أفضل نوعية وأرقى مهنيًا من الصحافة المطبوعة، فضلاً عما تنطوي عليه طفرات معرفية مذهلة [٢٨]. ويضاعف من أهمية هذا التطور أن الثورة الحادثة في حقل الاتصال لم تنته بعد، بل تنبئ الابتكارات التي دخلت بالفعل حيز التنفيذ

بمزيد من التحولات التي يعد بعضها أكثر عمقًا، ومع ذلك يبدو أن من المبكر التنبؤ بنتائج هذه الثورة، فتطور تكنولوجيا الاتصال التي قد تقدم للمستخدم جميع أشكال الإعلام وفرص الحوار والمشاهدة، سواءً من قنوات البث التلفزيوني الفضائي أو شبكة المعلومات العالمية أو المحطات الإذاعية، قد تؤدي إلى تغيرات مؤسسية عميقة، بعضها قد يفرض استجابات بناءة وجديدة من هذه المؤسسات، ويقدم بعض المتخصصين النبوءة التالية((إن التمازج بين الإعلام والتيليكوم{الاتصال} وتكنولوجيا المعلومات يدفع اللاعبين في هذه القطاعات الثلاثة للعمل في حيز متمازج بصورة متزايدة، وسوف يؤدي ذلك إلى خسارة أعمال (بيزنس) ومداخيل، ولكنه يفتح نماذج جديدة للفرص)) [٢٩]. وهذا يجعل القائل بأن الثورة التكنولوجية قادت التحول في حقل الإعلام العربي بصورة أقوى بكثير من النخب السياسية أو الثقافية صحيحًا بدرجة كبيرة، وسوف تكون لنا وقفة تشخيصية لطبيعة تحديات الثقافة وانعكاساتها الأمنية في محور لاحق.

- **التحول إلى اقتصاد السوق:**

لا يزال العالم العربي يعيش خارج العملية التاريخية للتحول الديمقراطي، وجل ما أخذه منها هو وسائل للتأقلم تستهدف إنقاذ النظم الاستبدادية البيروقراطية والوراثية، ولكن يبدو الأمر ليس كذلك فيما يتعلق بالتحول إلى اقتصاد السوق، فغالبية الدول العربية تحاول التأقلم مع تلك الأيدولوجيات العالمية بقدر أكبر من الاهتمام، وكان بعضها قد أسس منذ البداية اقتصاد سوق في الحدود الممكنة لبلاد تنشأ الدخول الغالبية فيها عن الريع النفطي، ولكن الآخر كان قد مر في الستينيات بتجارب راديكالية في الاقتصاد والتنمية انتهت إلى إخماد المبادرات الخاصة وضرب رأس المال وخروجه من الميدان كلية تقريبًا، ولكن هذه البلاد ذاتها تمر الآن بمخاض صعب للتحول إلى اقتصاد السوق، وقد ترتب على مزيج من الثروة النفطية والتشجيع المبكر والملحوظ للقطاع الخاص أن بدأ هذا القطاع يضع قدمه في ميدان الإعلام أو يطور نصيبه من هذا القطاع[٣٠]. ورغم أهمية التحول الجزئي في موقف الدول العربية من الملكية الخاصة لوسائل الإعلام المطبوعة والمرئية فإن سوق الإعلام العربية لا تزال تابعة للدول بامتياز، وتعبر أساسًا عن نشاط رأس المال السياسي، ونعني بهذا المصطلح الأخير أن الغرض الأساسي من تكوين مؤسسات إعلامية هو سياسي وليس تجاريًا، وأن أغلبية المؤسسات التلفزيونية الفضائية لا تستطيع البقاء من خلال اقتصاديات السوق، دون مدها بدعم مالي من مؤسسات أو هيئات أو أسر سياسية، فمؤسسات الإعلام التجاري هي الاستثناء وليست القاعدة، وهنا لا نستطيع أن نميز الملكية الخاصة والعامة إلا بصورة جزئية للغاية، فالمؤسسات الخاصة الكبيرة لا تستطيع أن تستمر بدون أن تكون لها علاقة وثيقة مع الدول والهيئات العامة، سواءً من حيث رأس المال المدفوع وشكل الملكية، أو الضمانات الأساسية لدورة رأس المال، وبصفة خاصة الدخل المتحصل من التوزيع والإعلانات، ولاشك في أن ذلك صحيح بالنسبة إلى الإعلام الذي يخاطب الجمهور الوطني، ولكنه يبدو صحيحًا أيضًا حتى بالنسبة إلى المؤسسات الإعلامية التي تخاطب الجمهور العربي على اتساعه، وعبر الحدود الوطنية، سواءً كان هذا الإعلام مطبوعًا أو مرئيًا[٣١]. ويبقى الإعلام الإلكتروني

حيزًا وحيدًا للأفراد ورأس المال الصغير غير مقيد للرسالة الإعلامية والحوارية ويكاد يكون هذا القطاع هو الإعلام الجماهيري الديمقراطي الوحيد في العالم العربي.

- **التغير النسبي في تقاليد التلقي:**

إن للجمهور علاقة وثيقة بما يجري في حقل الإعلام العربي من تطور إيجابي وبطيء من حيث المستوى والمضمون، ففي الماضي كان بوسع الحكومات أن تتعامل بطمأنينة تامة تقريبًا مع جمهور يكتفي بالتلقي السلبي للرسالة الإعلامية الآتية له من أعلى، والواقع أن هذا الجمهور قد تغير إلى حد ما، فصار يطلب المشاركة والتفاعلية، ويعبر عن رضاه أو سخطه بأشكال ملموسة وبسيطة للغاية، وتمثلت الخطوة الأولى في حصول اغتراب سياسي واسع للجمهور نتيجة لعدم رضاه عن الكذب والتجاهل المذهل للأحداث الجسيمة التي يعرف عنها بصورة مباشرة من خلال أهم وسيلة إعلامية في الثقافة العربية الراهنة على الإطلاق، وهي الشائعات، أما الخطوة الثانية فهي وثيقة الارتباط بهذه العملية، وهي التوجه إلى مصادر الإعلام الغربي الأكثر قربًا من القضايا العربية ، مثل إذاعتي "بي بي سي" و"مونت كارلو"، وجاءت الخطوة الثالثة مع الأزمات التي دهمت مختلف الأقطار العربية بسبب الحروب والهزائم والنزاعات الأهلية، وقد ولدت الفضائيات العربية حقًا في مناخ أزمة الخليج الأولى (١٩٩٠– ١٩٩١م) واحتلال العراق (٢٠٠٣م) والثالث قاد التنشيط الذهني العالي الذي سببته هذه الأزمات إلى بحث كثير من المواطنين عن مصادر دول الحراك العربي ٢٠٠٩م صعودًا إعلاميًا في شتى المجالات وجدوها متاحة إما في الفضاء الإعلامي الغربي أو في المصادر الإعلامية المتاحة لدول عربية أخرى(٣٢). وأخيرًا يتمثل التطور التكنولوجي الثوري حقًا في تقاليد التلقي بالانتشار الذري لمصادر البث التلفزيوني، فضلاً عن التكاثر الفطري للصحافة المطبوعة، ويمكن البث التلفزيوني الفضائي المواطنين من التعبير عن آرائهم وأمزجتهم بكل بساطة وفي غمضة عين عن طريق الضغط على جهاز التحكم من بُعد (الريمونت كونترول) واختياره قناة تلفزيونية أخرى، أما التعبير النشط عن الرغبة في التفاعل والتعبير عن الرأي من جانب الجمهور فيمثل في المدخلات في برامج الحوار (التوك شو)، وفي الاستطلاعات التي صارت تتيحها مختلف القنوات إما على التلفزيون، أو على المواقع الإلكترونية الخاصة بها، أو في المنبرين معًا(٣٣).

- **صعود الحركة الإسلامية والغضب المتنامي ضد الهيمنة الأمريكية:**

لاشك في أن الصعود الخارق للحركة الإسلامية، في وقت بدأت فيه النظم السياسية العربية تفقد جانبًا كبيرًا من قدراتها ويهبط فيه آداؤها في مختلف المجالات، قد انعكس على الإعلام العربي بصورة قوية للغاية أكثر من أي عامل سياسي أو اجتماعي آخر، وقد توافق هذا العامل مع التوترات المتعاظمة في العلاقة بين العرب والغرب عمومًا، والولايات المتحدة الأمريكية خصوصًا، وخاصة بعد أحداث ١١ أيلول / سبتمبر ٢٠٠١م وما أعقبها من طرح لمقولة "صراع الثقافات" و"صدام الحضارات"، وقد كرس اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية وغزو العراق واحتلاله وتحول الأنظمة السياسية بعد ما شهده العالم العربي ما يسمى (الربيع العربي)، مناخًا تزدهر فيه المخاوف، وقد انعكست بالفعل من خلال الحرب الإعلامية التي مارستها

الفضائيات العربية والأمريكية على هامش الحرب ضد العراق، والمرحلة الأخيرة من الصراع العربي، وما يسمى بالحرب ضد الإرهاب[٣٤] وظهور ما يسمى (الدولة الإسلامية في العراق والشام) وما يعرف إعلاميًا بـ (داعش).

- **التدخل الدولي المتنامي في قضايا المنطقة:**

بدأت الضغوط والتدخلات الأجنبية – بالارتباط مع الصراع السياسي المشتعل في المنطقة العربية وعلى المستوى العالمي – تؤثر بصورة ملموسة في آداء الإعلام العربي خصوصًا بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، فانتشر في الإعلام العربي القول بأن المواقف والأفعال الأمريكية هي هجوم صليبي على الأمة العربية والإسلامية، بينما اتهم الأمريكيون الإعلام العربي، وخاصة الفضائيات – وعلى رأسها قناة الجزيرة وأبو ظبي بعدم المهنية، إذ ((يرى العرب الأخبار بطريقة مختلفة منذ الحرب العالمية الثانية))[٣٥].

ولأن الأمريكيون أكدوا أن تغطية الحرب في العراق من جانب وسائل الإعلام العربية لم تكن منصفة، أو أنها اتسمت بالتحريض، فقد حرضوا هم أنفسهم عددًا من الحكومات العربية على البطش بالقنوات التلفزيونية التي أغضبتهم! ولم يبدو أن ضغوطهم تلك تتعارض مع مطالبهم بالإصلاحات الديمقراطية في البلاد العربية، والواقع أن عددًا من الحكومات الغربية رددت صدى المواقف الأمريكية من الإعلام العربي، ويبدو أن المقولة الأمريكية التي توجه اتهامًا أوسع بمدى الإعلام العربي في تكوين مناخ يشجع على التطرف والعنف والإرهاب قد لاقت تأييدًا مضمرًا من جانب هذه الحكومات، وأقدم بعضها – وتحديدًا الحكومة الفرنسية – على واحد من أكثر التدابير القمعية غرابة في التاريخ الفرنسي عندما منعت فضائية المنار من البث عبر الأقمار الصناعية[٣٦] وخير دليل ما يتناقله الإعلام الغربي اليوم في تحديات ما يسمى الدولة الإسلامية (داعش) والصورة الضخمة وغير الدقيقة لطبيعة هذا التهديد ، ناهيك عن الازدواجية في نقل الأحداث العربية لما يسمى بالربيع العربي .

ثانياً: التحديات الأمنية المصاحبة لعمل الإعلام العربي:

وفقاً للمفهوم الحديث للأمن الذي يرى بأن هذا المدلول لا يقتصر على الجانب الجنائي الذي تقوم عليه الأجهزة الأمنية التنفيذية، يمكن أن نحدد العديد من التحديات الأمنية والتي تقع ضمن الإرهاب " العنف " الأزمات والكوارث .... الخ، ولكن قبل هذا ربما يحق لنا القول بأن النظرة التقليدية لمفهوم الأمن الذي تختزله في الأجهزة الرسمية تخل بأهمية أدوار المؤسسات الاجتماعية الأخرى التي تقوم بمهام كبيرة ضمن مفهوم أرحب، ومنظمة متكاملة تندرج كلها تحت مفهوم الأمن الشامل الذي يشمل كافة الصور المختلفة التي تسهم مجتمعة في تحقيق الأمن في صورته المتكاملة للمجتمع، ووفقًا لهذا المبدأ يمكن الإشارة إلى مفاهيم مثل الأمن الاجتماعي، الذي تقوم به مؤسسات المجتمع كالأسرة، ومؤسسات التعليم والمسجد، وكذلك الأمن الثقافي والفكري، الذي تضطلع به وسائل الإعلام، وغيرها إضافة إلى ما تقوم به مؤسسات المجتمع المختلفة ولكن لبلورة الصورة بشكل أوضح، يمكن تحديد أبرز التحديات المصاحبة لعمل الإعلام العربي منها الحرب ضد الإرهاب والتغير السياسي الذي شهدته المنطقة العربية ما يسمى (الربيع العربي) ومحورة العالم من قبل

التدخل الغربي ضد ما يسمى (الدولة الإسلامية – داعش) أظهرت معها العديد من التحديات الأمنية المفصلية التي صاحبت عمل منظومة الإعلام العربي ومنها:

- **تحدي الأمن الوطني:** ظهرت وسائل الإعلام الحالية بمميزاتها الكثيرة عابرة الحدود الجغرافية ، والثقافية، والسياسية، وحتى الدينية، وعلى منتديات الإنترنت، ومن خلال واقعها، وتطبيقاتها بأن مفهوم السيادة الوطنية محل تساؤل، فعن طريق هذه الوسائل بات ممكنًا تنظيم الاجتماعات بين المجموعات المعادية، لتنسيق الموقف وتبادل المعلومات والخدمات، وعليه تزداد حالات الاختراق للأمن الوطني مثل قضايا التجسس المعلوماتي والاقتصادي، وتهديد الكثير من مقومات الأمن الوطني عن طريق بث الشائعات، والأخبار المكذوبة لإحداث البلبلة بين أفراد المجتمع(٣٧).
- **التحدي الفكري والثقافي:** صاحبت هذه المتغيرات الهجمات الثقافية والحضارية التي قد تزعزع الأمن الفكري للشعوب المغلوبة على أمرها، وتنشر عبر القوى الغالبة فكرها، لغتها وقيمتها وقد ظهر في أدبيات بعض المربين والباحثين بدايات للتحذير من الغزو الفكري المركز الذي يستقبله الجيل العربي المسلم مما يجعله عرضة للهزيمة الفكرية، وبالتالي تهتز قناعاته الفكرية، وهذا بدوره يضاعف الجهد، والتبعات على مؤسسات المجتمع الأخرى (٣٨).
- **التحدي العلمي والحضاري:** تعتمد وسائل الاتصال التقليدية والحديثة سواءً على تقنية فائقة الدقة، والكفاءة تمثل المنجز الحضاري لمختلف شعوب الأرض سواءً في مجال هندسة عتاد الشبكة أو المساهمة في تقنياتها، أو في مجال المساهمة في المحتوى المطروح أمام ملايين المستخدمين حول العالم، وفي هذا المنتدى العالمي تتجلى أهمية إظهار المساهمة العربية بصورة ناصعة تعلي من شأن الشخصية المسلمة وتضع للأمة بصماتها وفي مضمار التحدي الحضاري بين أمم الأرض، والمتأمل في تواضع المساهمة العربية عبر الأثير، يجد كم حجم هذا التحدي العلمي، والحضاري، الذي سيؤثر على صورة الحضارة العربية والإسلامية، وعلى شخصية الإنسان العربي، وعلى نظرة المجتمعات الأخرى للدور التاريخي للإنسان العربي في هذه المنجزات البشرية المتقدمة(٣٩).

ثالثاً: – التحديات المصاحبة للتطور التقني:

سبق وأن عرجنا على التطور التقني وشبكة المعلومات الدولية وآثارها على المجتمع العربي، وقلنا إنه العمليات التي تتدفق من خلالها المواد الإعلامية عبر الوسائل التقليدية الصحف والراديو والتلفزيون والحديثة الإنترنت وتطبيقاته تلعب دورًا كبيرًا في تشكيل اتجاهات الغزو بل إن المعلومات والمعرفة اعتبرت من أهم المتطلبات الأساسية للحصول على الثورة، وبالتالي فهي التي تحدد حجم الشخص ومكانته في المجتمع، ومن هنا فالمعلومات تؤثر على الأفراد والجماعات والدول معًا من خلال المحاور الآتية:

١- تؤثر المعلومات على الطبقة العاملة والأخيرة هي أبرز عوامل الإنتاج الأساسية، والمعلومات تؤثر على الأرض من حيث المكان والبعد لقدرتها على عكس الحواجز الجغرافية كما وصلت المعرفة كذلك

وبشكل كبير محل رأس المال التي أصبحت تختصر الزمن والجمهور، وتستطيع المؤسسات استثمار أنشطتها عبر الدول بناء على هذه المعلومات.

٢- أثرت ثورة المعلومات بشكل كبير على الدول القومية أو الدول الأم التي كانت إلى أمد بعيد غير بعيدة عن الفعل الأساسي بل والوحيد في العلاقات الدولية، حيث كانت العلاقات الدولية قائمة أساساً بين عدد من الوحدات الدولية المحددة والمعروفة، فأصبحت الدولة في عصر المعلومات غير قادرة بدرجة أو بأخرى على التدخل لحماية قيم العقول نظرًا لحرية تداول المعلومات وبشكل كبير ومذهل وأصبح يتأثر بغيره عن طريق وسائل الاتصال والإعلام، وأصبحت السيادة محل شك وجدل كبيرين نظرًا لاختراق المواد الإعلامية الواردة التي أزاحت سيادة الدول، ومثال على ذلك ما شهده الشارع العربي من ثورات ضد النظم السياسية نهاية عام ٢٠٠٩م صعودًا من تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا(٤٠).

٣- لقد أدت ثورة المعلومات التركيز على الجوانب الاقتصادية والكسب السريع المحرك الأساسي للعلاقات بين الدول، وهو ما أدى لتقليل دور الدولة وزيادة دور الشركات المتعددة الجنسيات والتي باتت تلعب دورًا محوريًا في الاقتصاد الدولي وقد أتاحت ثورة المعلومات درجة أكبر من قنوات الاتصال للأفراد بعضهم مع بعض دون المرور بالقنوات التقليدية.

٤- انتشرت في جميع أنحاء العالم نتيجة التطور التقني أفكار ونظريات تعبر عن مجموعة من البناءات أو التكوينات الاجتماعية أو الدينية أو الثقافية، أدت إلى إنغلاق باتجاه ثقافات مقنعة تخدم مصالح جهات أو مجموعات أو دول أثرت وبشكل خطير في النسيج الاجتماعي للدولة النامية وحتى المتقدمة منها، وعلى سبيل المثال ما ظهر منذ بداية العقد الأول من القرن الحالي ظهور ما يعرف بـ (الإرهاب) وصولاً إلى ما اصطلح عليه تنظيم الدولة الإسلامية الذي أخذ من سوريا والعراق مناطق أُعلن بها حدود دولته، أو ما تمخض عنه في تشكيل تحالف دولي عالمي لمجابهة هذا التحدي العالمي(٤١).

❖ **الطبيعة الاتصالية لشبكة الإنترنت وتحديات الجريمة الدولية في عصر التقانة:**

ظهر الإنترنت بشكل جماهيري في مختلف دول العالم بصورة غير مسبوقة، وفي زمن قياسي وقد صاحبت هذه المرحلة السريعة للشبكة العديد من الأسئلة حول خصائصها الاتصالية، وانتشر في كل مكان لتصل إلى ما يزيد إلى ٧٠٠ مليون في بداية عام ٢٠٠٣م، وبذلك حققت في غضون عقد ما لم تحققه أي وسيلة اتصال أخرى، فيما احتاج الراديو ٣٨ سنة للوصول إلى ٥٠ مليون والتلفزيون إلى ١٣ سنة للوصول إلى ٣٠ مليونًا، وفي أوروبا والولايات المتحدة، وصل الإنترنت إلى هذا العدد خلال ٤ سنوات فقط وتضاعف العدد ٣ أضعاف في نهاية عام ٢٠٠٩م.

ولعل أهم عناصر الجذب لهذه التقنية والتي حصدت أكبر رصيد لها من الجمهور عالميًا، التفاعلية حيث تسمح بتبادل الاتصال بواسطة البريد الإلكتروني، والحوار المباشر الدردشة، صورة – صوت – نصوص، أما الفورية الأنية في السمة الثانية لهذه الشبكة بتقدم المحتوى بسرعة دون قيد ليتوزع على مختلف المواقيت والبلدان. ويمكن أن نسمي الإنترنت قناة القنوات حيث يمكن تصفح ملايين المواقع وآلأف من

الصحف ومئات الصفحات الشخصية، والشبكات التلفزيونية ومواقع الأخبار والترفيه والتسويق وبشكل تفاعلي، وهنا يكمن الخطر الأمني المجتمعي في حال إساءة استعمال الشبكة [٤٢].

أما التحكم وهي خاصية في خيارات الوسيلة والطريقة والمكان والزمان وهذه تمتد أيضًا في حرية الاختيار بين عدد وفير من المواقع والقدرة على التواصل مع أكبر عدد منها دون الرجوع إلى طرف ثالث عدا بعض البرامجيات المستخدمة، وفيما تقدم يمكن القول أن الحقيقة البسيطة والثابتة تقول بأن وسائل الاتصال لم تخترع الجريمة، بل كانت ضحية لها في معظم الأحوال حيث أن هذه الوسائل تعرضت لسوء الاستغلال من قبل كثيرين عبر التاريخ، ومن الثابت أيضًا أن المجرمين وظفوا الاتصال تاريخيًا ضمن أدواتها المختلفة لخدمة النشاطات الإجرامية التي يقومون بها[٤٣]. ويمكن القول بأن ميزة التطور التقني بما فيها شبكة الاتصال الدولية إنما أظهرت ((كوسيلة الوسائل)) ممكنة من خلال تطبيقاتها ووسائل الاتصال الجماهيري الأخرى التلفزيون والراديو والصحف من الظهور من خلالها. يمكن القول أن النت مجتمع اتصالي مفتوح العضوية، ويمكن أن تعد هذه الميزة بطاقة دعوة مفتوحة لأصحاب النشاط الإجرامي لممارسة الإجرام، وذلك بسبب فقدان قانون يمنع ذلك، مما شجع على انتشار التحديات الأمنية والجرائم الأخلاقية وارتفعت مؤشرات وإحصائيات النشاط الإجرامي وأصبحت وسائل الاتصال الحديثة ميدانًا ووسيلة في بعض الأحيان، أو أن تكون شبكة يحدث تطبيقاتها ضحية في أحيان أخرى مع إدراك حقيقة أن شبكة المعلومات العالمية لم تخترع الظواهر الإجرامية ولكن المجرمين استثمروا فرصها المتاحة، واستخدموها لخدمة أغراضهم، ويمكن النظر إلى ظاهرة مثل الإرهاب الدولي من أهم الأنشطة، وهذا الاستخدام في حال التساوي وعدم المعرفة بأساليب الاستخدام قد يؤدي إلى وقوع المستخدم في فرصة الابتزاز وتجنيد ومخاطر على الأمن المجتمعي الداخلي، ويقول الدكتور "أدم كريسر" مدير معهد علم الإجرام الاسترالي، بأن التحدي الذي يواجه المجتمع المدني اليوم هو المحتوى المتدفق من المواد الإعلامية الفوضوي المتداول في وسائل الاتصال الحديث، ويضيف أن دافع الجريمة يقوم على أربع: الأول دافع معين الارتكاب العمل، الثاني هدفه ضحية مناسبة، الثالث الفرصة المواتية، الرابع غياب عيون المتابعة والأمن، وبتطبيق هذه العناصر نجد أن التقنية أصبحت أداة لذوي الدوافع الإجرامية واختراق المجتمعات[٤٤].

ونرى أن هناك العديد من العوامل التي ساعدت على انتشار هذا التهديد الأمني، مستغلة الوضع العالمي المتغير من حيث الديمغرافي الهجرة، وطبيعة العلاقات الأسرية والاصلاحات الاقتصادية، ومظاهر العولمة والتقدم التقني، ويبرع المجرمون في عصر التقنية في استغلال كل المنافذ، ما يعرف بالنفوذ الإلكتروني والعمليات المعرفية مع البنوك، وكذلك النشاطات الإجرامية ذات البعد الدولي ممنوعة في التشريعات الدولية مثل مروجو المخدرات، مستخدمين هذه البيئة الاتصالية في عملهم وبعيدة عن ملاحقة القوانين ويذكر أنه تم تشخيص هذا الاختراق في مؤتمر فينا ٢٠٠٢م للدول الأعضاء في الأمم المتحدة ناقشوا كيف ساهمت العولمة والتقنيات الحديثة في تسهيل تجارة المخدرات، ومع إدراك خطورة هذه التحديات داخليًا وخارجيًا سواء، ويمكن النظر إلى ظاهرة الإرهاب الدولي من أهم وأخطر الأنشطة الإجرامية عالميًا

التي يمكن أن تستفيد من وسائل الاتصال الحديثة لتنفيذ نشاطاتها، من خلال توظيف هذه الوسيلة للترويج عن محتواه إعلاميًا وعقائديًا، بعد أن تمكن من معرفة استخدامات الإنترنت وبرامج التخريب والتدمير وكذلك اطلاعه الفني على نقاط الضعف في الشبكات، ومثال ما حصل في استهداف أبراج التجارة العالمية في ١١ سبتمبر ٢٠٠١م من خلال اختراق أنظمة الملاحة الجوية الأمريكية[٤٥]. ومن الجديد أن الإرهابيين يستخدمون عبر الإنترنت بالإضافة إلى شبكات الملاحة الشبكات المالية والشبكات الوطنية وشبكات النقل وشبكات الدفاع والتحصين الأمني... إلخ.

وفي ضوء ما تقدم فإن التحدي الأمني عبر التقنيات الحديثة يكمن في الخصائص التقنية التي ساهمت على نفس درجة التحدي ومنها [٤٦]:

- يسهل نظريًا ارتكاب الجريمة ذات الطابع التقني.
- يسهل إخفاء معالم الجريمة وصعوبة تتبع مرتكبيها.
- تعدد الأطراف المرتبطة بها حيث يلعب البعد الزمني اختلاف المواقيت بين الدول، ومكان الجريمة وهو يعكس بطبيعة الحال، اتساع نشاطها.
- غياب التشريعات في معظم الدول التي تعالج هذا التحدي، وإن وجدت فإن التقنية واستخداماتها السلبية أسرع من التشريعات.
- قلة الاستثمار في مجالات البحث العلمي للمساهمة في مكافحة جرائم التقنية.
- جرائم الإنترنت تتسم بالغموض حيث يصعب إثباتها والتحقق منها، وهي أكثر تعقيدًا في الجرائم التقليدية.

المبحث الثالث:

دور الإعلام العربي في مواجهة التحديات الأمنية

تستطيع منظومة الإعلام العربي النهوض بدورها الفعال ومواجهة التحديات المختلفة والأمنية خصوصًا من خلال المحاور الثلاثة الآتية:

أولاً: هيكلية مسارات الإعلام العربي وجعلها أكثر فعالية لمواجهة التحديات:

يمكننا تتبع تأثيرات كل من هذه العوامل منفردة على البيئة الإعلامية العربية، غير أن الصعوبة تكمن في تتبع التفاعلات فيما بين هذه العوامل، وتأثيراتها مجتمعة على الإعلام العربي. وتتعامل الدراسات الإعلامية مع تلك التفاعلات المعقدة بطرق ومقتربات شتى، فعلى سبيل المثال يمكن تتبع المسارات الممكنة لدور الإعلامي العربي من خلال عدد من الثنائيات التي تشتمل على تناقضات أو توترات معينة، وتحديد سمات التطور على مقياس بين الطرفين النقيضين لتلك الثنائيات، فهناك التناقض الكامل في التبعية الإعلامية الذي يغري بطرح التساؤل حول المستوى المتغير للتبعية أو الاستقلال الإعلامي، فالسؤال: إلى أي حد يتمتع الإعلام العربي بالاستقلال؟ ويمكن كذلك رصد التناقض بين الحرية والانتهاك المنظم لحرية التعبير، وهو مايدعونا لقياس مدى تمتع الإعلام العربي بحرية التعبير، وحيث أن الدولة العربية تحرص كثيرًا على استمرار قبضتها الحديدية على الإعلام بوسائل عتيقة ومستجدة فقد نقيس أيضًا مستوى الإنجاز المتحقق بمدى المهنية في الرسالة أو المنتج الإعلامي، ثم إننا قد نتبع أيضًا متغيرات لا تقل أهمية بالنسبة إلى ثنائية الثقافة والميول المعادية للثقافة، وهو ما يسمح لنا بقياس مدى الرقي أو الهبوط الثقافي في الأداء الإعلامي العربي (٤٧).

ويمكن للإعلام العربي أن يطلع بدور أكثر فعالية للتحديات من خلال المعالجة الذاتية للثنائيات الأساسية الآتية:

١- **الاستقلالية والانسلاخ من التبعية:** لاتشكل الملكية الخاصة لوسائل الإعلام ضمانًا كافيًا على الإطلاق لاستقلالية الرسالة الإعلامية، كما أن الملكية العامة لاتنفيها بصورة تامة، وتختلف مشكلة الأستقلالية بين الصحافة المطبوعة والإعلام التلفزيوني المحلي والفضائي والإذاعة والصحافة الإلكترونية.

إن القنوات العربية الفضائية تتمتع باستقلالية تمييزية، وتتفاوت من قطر إلى آخر، بل من قناة إلى أخرى داخل البلد نفسه، وبينما يجب ألا نتغافل أبدًا عن هذا الاعتبار بالنسبة لكل قناة فضائية على حدة، فإن ثمة وهمًا بالاستقلالية يتكون بسبب إمكانية النظر إلى الموضوع من زاوية أخرى، أعني تأمل التدفق الإعلامي الآتي من الفضائيات العربية في مجموعها، فبينما يمكن توقع أن تتغافل الفضائيات المملوكة للدولة أو للأفراد في مصر – مثلاً – عن الأخبار والتعليقات التي تتناول جوانب من الأوضاع أو السياسات المصرية فإن القيود التي تفرضها على المواد المتعلقة بالدول الأخرى ربما كانت أقل، وتلك التي مازالت تبث

للجمهور العربي الواسع من خارج حدود العالم العربي، فمجموع التدفق الإعلامي من هذا المصدر قد تمتع بقدر كبير من الاستقلالية غير المقصودة(٤٨).

وفي نهاية المطاف يجب أن نتذكر أن الاستقلالية النسبية والتمييزية التي تتمتع بها الفضائيات تتوقف كليا على أرادة السلطات العليا، ولهذا تعطلت هذه الاستقلالية كلية عندما قررت السلطات وقفها وتقييدها بصورة أشد، إلى درجة إنهاء صفة القناة الإخبارية عن واحدة من أبرزها على الإطلاق، وبوسعنا أن نتوقع تكرار هذا التعطيل في حالات أخرى، وبدرجة معينة يمكن فهم هذه الاستقلالية التمييزية وتشخيصها باعتبارها منحة وليست حقًا أصيلاً يحميه الدستور والقانون، أو واجبًا من واجبات الدولة، فالدولة العربية الراهنة لم تقتنع إلا بصورة استثنائية وفي ظروف خاصة للغاية بأهمية أن تتمتع فضائياتها أو إعلامها بقدر كبير من الاستقلال الذي يحميه القانون وليس إرادة السلطة(٤٩). أما الاعتبار الذي يهمنا في هذا القسم فهو اقتصاديات الإعلام، لقد أدى الحضور الكثيف لرأس المال السياسي الى تضييق شديد على استقلالية الرسالة الإعلامية، حتى في حالة الملكية الخاصة، فلا الفضائيات ولا الصحف الكبرى ذات التوزيع الواسع تستطيع الحياة بدون مصادر إعلانية قوية، وبينما تتوافر سوق إعلانات قوية لعدد ضئيل من الفضائيات والقنوات التلفزيونية المحلية والصحف فإنها لا تستطيع ضمان إعاشة مؤسسات صحفية كبيرة – وخاصة في البلاد العربية الصغرى ـ دون تدخل مؤيد وداعم من جانب المصالح الخاصة القوية أو الحكومات أو الطرفين معًا، ويقدر "جهاد الخازن" حجم سوق الإعلانات العربية بنحو ٩٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٤م، وخلال عام ١٩٩٧م زاد الإنفاق الإعلاني بنسبة ٩٦٪، كما زاد الإنفاق الإعلاني للمجلات القومية بنسبة ٣٦٪، وللصحف بنسبة ١٤٪، وفي تقدير هذا الكاتب أن هذا الحجم الإعلاني لا يكاد يدعم، وجود سوى حفنة من المؤسسات الإعلامية الكبرى على امتداد العالم العربي، ولذلك تميزت اقتصاديات هذه المؤسسات بقدر كبير من التبعية لحكومات عربية أخرى من الناحية الاقتصادية، سواءً كان التمويل مباشرًا أو غير مباشر، ولهذا تتسم الأوضاع المالية للمؤسسات الصحفية الكبرى بغياب الشفافية، وهو أمر دال بذاته على هشاشة الاستقلالية الفعلية حتى في حالة الملكية الخاصة للصحف، ويمكننا توقع أن تعاني المؤسسات الإعلامية الكبرى قيودًا متزايدة مع التحول لقوى السوق، وهو ما يجعلها أشد تبعية لكل من المصالح الإعلانية القوية ورأس المال السياسي معًا، وعليه فإن الإعلام العربي يجب أن يعمل جاهدًا للاستقلالية لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية سواء(٥٠).

٢-اعتماد المهنية ونبذ التلاعب: تتعرض قضية المهنية والصدقية لمبالغات شعبية وسياسية كثيفة، فالبعض لايكاد يصدق الإنجازات المهنية التي حققتها تحديدًا الفضائيات العربية، ويبالغ هؤلاء في مدى التغير الذي فرضته محطة مثل الجزيرة على الحياة السياسية والبيئة الثقافية العربية، أما البعض الآخر فينعتها بكل النعوت السلبية. ولا تزال مثل تلك المناظرات تحتدم في كل أرجاء المنطقة العربية، وقد صارت قضية درجة المهنية التي يتمتع بها الإعلام العربي قضية سياسية دولية أيضًا بسبب المواقف الأمريكية المعادية تحديدًا للفضائيات العربية، وعلى رأسها قناة الجزيرة، والواقع أن الاتهامات الأمريكية لا تتناول

المهنية فحسب، بل تشمل الاستقلالية أيضًا، حيث يقوم التحليل الأمريكي شبه الرسمي على القول بأن الحكومات العربية توجه الإعلام بعيدًا عن نقد أدائها السيء في مختلف المجالات نحو (عدو خارجي) هو إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يؤدي إلى خلق مناخ موات للتطرف والعنف، والواقع أنه يجب أن نحرر الموقف العلمي من قضية المهنية والاستقلال من المواقف الأمريكية، بل من مجمل المناظرة حول أسلوب تغطية العدوان الأمريكي على العراق، وهي المناظرة المترعة بالتحيزات السياسية والمواقف المسبقة، فلا يمكن قبول الاتهامات الأمريكية للإعلام العربي التي تقوم على تحيز أيديولوجي وسياسي واضح وغير مطلع على أحوال المنطقة ككل، وعلى حال الإعلام بشكل خاص، فالإعلام العربي ليس المسؤول عن العداء الشعبي العربي للولايات المتحدة الأمريكية، وإنما هو عبر عنه جزئيًا. ويقول "جيمس زغبي" في هذا الشأن: أن تحميل الإعلام العربي مسؤولية المواقف الشعبية العربية المعادية للسياسات الأمريكية في المنطقة لا يقوم على أساس بل إن (الدراسات الجديدة تشير إلى أن الإعلام بكل أشكاله لا يلعب سوى دور صغير في تشكيل اتجاهات العرب نحو الولايات المتحدة) [٥١].

إن الاعتراف بالتحسن هو البداية الصحيحة لفهم ما حدث في سياق التغطية غير المسبوقة في التاريخ لحرب دولية تم شنها في الأراضي العربية، ولابد أن ننسب العامل الأساسي لأسلوب هذه التغطية إلى تكون جيل فريد من الإعلاميين العرب الذين يمتازون بمستوى مرتفع من المهنية، وحققوا مكسبًا رائعًا للإعلام العربي يظهر أولاً في الإصرار على تغطية الأحداث من الموقع، والتحدث إلى مصادرها الأولية، ومعايشة واقعها كما ينبسط أمام نظر الصحفي، كما تمتع الإعلام العربي – وخاصة الفضائي – بقدرة فذة على تخطيط التغطيات، ونقل التجهيزات الأساسية للقيام بهذا الواجب في الوقت الملائم، والتحرك بها مسافات كبيرة كما تتطلب التغطية الحية، وهذا مؤشر أخر مهم للمهنية، وإن كان يتصل بالأداء المؤسسي أكثر من المهارة الصحفية بذاتها، ومن ناحية ثالثة اتسمت التغطية للحرب في العراق عام ٢٠٠٣م باستعداد الصحفيين والإعلاميين العرب الذين قاموا بتغطيتها للتضحية برفاهيتهم – بل وبحياتهم ذاتها – لقاء القيام بواجبهم في إتاحة معلومات دقيقة بقدر الإمكان من الميدان، حيث تجري حرب شكل فيها المتحاربون خطرًا شديدًا على حياة المواطنين والأجانب، والإعلاميين بصورة خاصة، وهو الأمر الذي أدى إلى سقوط شهداء للإعلام العربي ربما لأول مرة في تاريخه [٥٢]، ومن المتفق عليه أن الفضائيات العربية لم تكن أكثر تحيزًا من نظيراتها الأمريكية، وخاصة بعد بروز شبكات إخبارية معروفة بتوجهها المعادي بشدة للعرب وللقيم التقدمية والإنسانية، واحتقارها للمعايير المهنية مثل محطة "فوكس نيوز" التي تجاهلت وضربت بعرض الحائط كل الاعتبارات المهنية، وفي تغطيتها لكل ما يتعلق بالعالم العربي، وأصبحت أهم منصات التحريض على صراع الثقافات والحرب ضد الشعوب العربية، ويبدو بوجه عام أن ثمة تعلقًا متزايدًا بالقواعد المهنية، مع فوارق كبيرة بين الفضائيات والصحف المطبوعة وفيما بين الأخيرة، تبعاً لتوجهها وجمهورها وحجمها والبلد العربي الذي تصدر فيه، وعليه فإن المهنية إحدى أدوات خلق رصيد كاف من الجمهور وتحصينه من التسرب باتجاه محتوى إعلامي معادي[٥٣].

٣- **التوازن والتنوع والابتعاد عن التحيز والاحتكار**: نستطيع أن نؤكد أن الميل للتركز في ملكية الأصول الإعلامية والميل لاحتكار السوق ارتبطا أساساً بالتحول إلى نظم تعبوية أو تسلطية، وتأكد هذا الاحتكار بصورة أقوى بكثير في المنابر الإذاعية والتلفزيونية التي ظلت مقصورة على الملكية العامة بغض النظر عن الشكل القانوني لهذه الملكية، وبطبيعة الحال لا يزال الاحتكار السياسي يسم سوق الفضائيات العربية، حتى لو تميزت كل منها بسيادة مدرسة معينة من مدارس الإعلام والفكر والثقافة، وهو أمر تتعمده الدولة أو تسلم به في كثير من الحالات، كما أن من المتوقع أن تعكس الحقبة الراهنة من التطور السياسي الثقافي العربي تحيزًا مضادًا للأفكار التقدمية والليبرالية السياسية والثقافية، وهنا يصدق القول أيضًا أن المرحلة الأولى من الانفتاح الإعلامي لابد أن تعكس التحيزات القائمة في المجتمع وعلى مستوى بنية الوعي والسياسة العليا، ولكن تأتي مرحلة تشهد ميلاً للتنوع والتوازن مع ميل البيئة السياسية للتوازن والتنوع[٥٤]، وبوجه عام يمكن القول أن المستقبل يبشر بتخفيف واضح للتمركز في ملكية الأصول الإعلامية مع دخول مزيد من الصحف والدوريات والفضائيات إلى السوق الإعلامية، وتقوم الإنترنت بدور ملحوظ في تخفيف هذا التمركز، ولكنها لا تقوضه كما كان متوقعًا، وإن ستة ملايين مواطن عربي يملكون مدخلاً إلى الإنترنت ويتعاملون بفعل معها، ويمكن القول بأن اطراد نمو الفضائيات العربية وتوسعها، ودخول القطاع الخاص إلى هذا المجال المهم يؤديان حتما إلى تخفيف التركيز والتحيز.

٤- **الرقي مقابل التدني الثقافي**: يخشى كثيرون من أن يكون المستوى الثقافي للإعلام العربي ازدادت ترديا، ربما بسبب زيادة عدد المنافذ الإعلامية، وخاصة التلفزيونية، ويقول أحد المواطنين العرب تأكيدًا لهذا الرأي الأتي: (الإعلام العربي أصلاً لا وجود له في الخارطة.. لأن الإعلام في الأصل هو التحري عن الخبر وصحته وإيصاله إلى المتلقي بكل ما يملك من مصداقية، والأسطورة الإعلامية التي نطلق عليها الإعلام العربي هي الإعلام الذي فقد هويته وصار يتخبط في متاهات بعيدة)، يكشف هذا السخط عن استمرار الفجوة الكبيرة بين توقعات المواطنين المثقفين والمطلعين من ناحية، والأداء الثقافي للإعلام العربي من ناحية أخرى، ومن المعتقد أن التوسع في الفضاء الإعلامي مع الانفتاح المتزايد سوف يؤديان إلى مضاعفة المنافسة على المشاهد العربي، ومن ثم يؤديان إلى احتمال الهبوط بالمستوى الثقافي للرسالة الإعلامية، وتشير التجربة التاريخية إلى أن الدول المتقدمة تشهد ميلاً عارماً لسيطرة الصحف والمنابر الإذاعية والتلفزيونية الهابطة على سوق الإعلام، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تخاطب مئات من المحطات الإذاعية ود المواطن انطلاقًا من أشد التفسيرات الدينية تخلفًا وعنفًا، كما أنها تقترب من أبسط المواطنين عبر خطاب إعلامي بالغ التدني من حيث مستواه المهني والثقافي، الأمر الذي يهدد بتحول الإعلام الجماهيري إلى أداة لانحطاط الحياة الثقافية للشعوب، ورغم التحفظ الواضح في الخطاب الإعلامي العربي للقنوات التلفزيونية المنوعة والمملوكة ملكية خاصة، فإنها أشاعت ثقافة تافهة ترتكز على المتعة إلى حد كبير، بل وتتمكن من تحويل حتى المناسبات الدينية الرصينة مثل شهر رمضان المبارك إلى سوق متهافتة لأسوأ مستويات التسلية.

إن هذا المزيج العجيب من التسلية المبتذلة والإعلانات التلفزيونية الرخيصة التي تصاحب شهر رمضان هو وجه من وجوه الثقافة التجارية الاستهلاكية، ويرتبط ذلك كله بقوة الدفع التي لا تكاد تقاوم للاتجار المتزايد بالثقافة، وتوصيلها إلى أدنى المستويات الشعبية بقوالب مناسبة تكاد تسخر من الرصانة المفترضة للمناسبات الدينية، مثل (فوازير رمضان) في المحطات التلفزيونية[٥٥]، وبوجه عام فإننا نميل إلى نموذج بسيط لهيكلة المسارات الحاضرة والمحتملة للإعلام العربي لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية سواء، ويقوم على افتراض التوتر بين المنتج والمستهلك للرسالة الإعلامية، ويتفاوت هذا التوتر تبعًا لمستوى الإتاحة المفترضة للبدائل، بما فيها إتاحة التكنولوجيا على وجه الخصوص، فإذا كان الإعلام الوطني متنوعًا ويتمتع بالحرية فإن المواطن سيتجه إلى المصادر الوطنية التي توافق هواه، ولكن إذا كان الإعلام الوطني خاضعًا للاحتكار السياسي فإنه سيحاول الوصول إلى الإعلام البديل، سواءً على المستوى العربي أو العالمي، فإن لم يجد مصدرًا خارجيًا للإشباع فقد يتجنب الإعلام الجماهيري أن يتعامل معه بصورة تمييزية، ويبدأ في التفاعل بصورة أقوى مع الإعلام الشفهي الذي يتلقاه مثلاً من جماعات أو حركات سياسية أو دينية أو عصب عرقية أو جماعات مذهبية ما، ويعد إعلام الإنترنت الوسيط الأقرب إلى الإعلام الشفهي من حيث مرونته وشخصانيته، والمفترض أن يؤدي فشل الإعلام الرسمي في الاحتفاظ بجمهوره الوطني لصالح بدائل من مصادر عربية متاحة مثلاً إلى جهود لاستعادة هذا الجمهور، وهو ما يؤدي إلى تحريك مستويات الحرية الإعلامية في لحظة ما من المستقبل، ويمثل هذا التوتر القوة الدافعة والمولدة للحراك الإعلامي[٥٦].

ثانياً: إيجاد أشكال تنظيمية لعمل الإعلام العربي:

١ – تقوم المجتمعات المعاصرة على دعامتين مركزيتين:

الأولى: إيجاد الأشكال التنظيمية المناسبة (الأجهزة والهيئات والدوائر والمؤسسات ... الخ)، التي تمتلك استراتيجياتها وسياساتها وخططها وبرامجها، والتي تغطي مجالات الحياة كافة، وتستجيب لمختلف أوجه النشاط البشري، وتشبع حاجات ومتطلبات الشرائح الاجتماعية المختلفة، وتحرص هذه المجتمعات على تفعيل هذه الأشكال التنظيمية، وعلى إعطائها قدرًا كبيرًا من الاستقلالية الذاتية التي تتناسب مع طبيعة عملها ومع خصوصية مجالها، وكذلك مع نوعية الشريحة الاجتماعية التي تتعامل معها أو تتوجه إليها. الثانية إيجاد أشكال تنظيمية أرقى لتحقيق أقصى قدر من التعاون والتنسيق والتكامل بين مختلف المؤسسات والأجهزة والهيئات من أجل تحقيق الاستراتيجات والخطط والبرامج العامة، بحيث تتحول الدولة بكامل مؤسساتها والمجتمع بكامل هيئاته إلى آلة واحدة (دولة المؤسسات)، تعمل بإيقاع واحد، من أجل تحقيق أهداف مشتركة، ينعكس هذا التعاون إيجابيًا على قوة الاندفاع، وعلى مستوى الأداء، وعلى نوعية الإنجاز، وخاصة عندما يحترم خصوصية الخاص وعمومية العام، ولا يسمح بأي قدر من التناقض سواءً بين جهاز

منفرد وآلة الدولة، أو بين هذا الجهاز المنفرد وجهاز آخر، آن واحدة من سمات التخلف تتمثل في عدم وجود دولة مؤسسات، وفي عجز الدولة القائمة عن تحقيق القدر من التعاون التنسيق بين أجهزتها المختلفة لاعتبارات متعددة أبرزها: تخلف الإدارة وبروز الدوافع الشخصية والمزاجية، وتكريس المصالح الجزئية الضيقة، وهيمنة الانتماءات ما قبل الدولية (٥٧).

٢-**إيجاد أساس تنظيمي تعاونية** لأجهزة الإعلام العربي والأجهزة التخصصية للأمن والمجتمع لمواجهة التحديات، تشكل طبيعة الوظائف والمهام والأهداف المشتركة لكل من الأجهزة الإعلامية والأمنية أرضية صلبة، من المفيد أن يؤسس عليها التعاون والتنسيق إلى درجة التكامل لمواجهة التحديات، ولم يعد ممكنًا أو حتى متصورًا في الوقت الراهن إمكانية عزلة هذين الجهازين عن بعضهما، لأن هذه العزلة تترك آثارًا بالغة السلبية عليهما معًا، ولم تعد ضرورة التعاون بينهما مجال تساؤل في المجتمعات الحديثة، لأنه أصبح ضرورة تصل إلى حد البديهية، وذلك لأن الهم الأمني أصبح مشتركًا، وإنما التساؤل الآن يدور حول ما هي أنجح السبل والأشكال التنظيمية لتحقيق هذا التعاون؟ ويمكن استعراضها على النحو الآتي:

– دعوة كل من الدول العربية والتي تواجه تحديات خطيرة خصوصًا بعد تنامي موجة الإرهاب وظهور تحديات داخلية وخارجية والتغيرات في النظم السياسية بعد الربيع العربي إلى إنشاء لجنة إعلامية أمنية مشتركة على مستوى وزراء وتضم ممثلين عن الأجهزة الإعلامية والأمنية تتولى وضع الخطط والبرامج الكفيلة بتحديد وتنفيذ أهداف وغايات مشتركة لمواجهة التحديات (٥٨).

– دعوة الجهات المختصة في الدول العربية إلى العمل على غرس المفاهيم الأمنية لدى المواطن العربي بما يعزز الثقة بينه وبين رجال الأمن، ويحقق التعاون الإيجابي والبنَّاء لمواجهة العنف والإرهاب والحد من انتشارها.

– دعوة قطاعات التربية والتعليم في الدول العربية إلى إدخال مادة التوعية الأمنية ضمن البرامج التدريسية بما يحقق غرس المفاهيم الأمنية في نفوس النشئ، وتأتي من خلال:

الأولى: الدعوة إلى التأكيد على أهمية ربط السياسات الأمنية بالسياسات والخطط الإعلامية والاجتماعية والاقتصادية والتنموية، وذلك لمساعدة جهود رجال الأمن في الحفاظ على أمن الفرد وضمان سلامته الشخصية وصون حرياته وحقوقه وممتلكاته.

الثانية: دعوة أجهزة الإعلام العربي إلى إبراز الدور الحقيقي لرجال الأمن وما يقومون به من مهام ذات طابع إنساني واجتماعي تسهم في انتظام حركة الحياة (٥٩).

٣- **ردم الفجوة مع الجمهور وتوحيد الجهود لمواجهة التحدي الأمني:** إن من حق الجمهور ومن واجبه في نفس الوقت مشاركة الأجهزة، ويقوم هذا الحق وهذا الواجب على أساس الشعور بالمسؤولية، ويتمتع المواطنون بقوة كبرى يجب الاستفادة منها في تنمية مجتمعهم، وتنبع هذه القوة وتنطلق إذا أحسوا بمشكلات مجتمعهم، والمشاركة المطلوبة هي تلك التي تقوم على أساس الشعور بالمسؤولية، وهي شعور عقلاني وأخلاقي ووجداني، وتنطلق مشاركة الجمهور من إدراكه لحقيقة أن أمنه وسلامته مرتهنان بسلامة وأمن

المجتمع الذي يعتمد بدوره على أجهزة الأمن وهيبته، إن السبب الرئيس في استقرار الأمن أو اختلاله في بلد أو آخر لا يرجع في حقيقة الأمر إلى فارق كبير في كفاية رجل الأمن أو إلى دقة النظم القضائية، بقدر ما يرجع إلى يقظة الرأي العام، وإلى مدى استنكاره للجريمة والمعونة التي يقدمها إلى رجل الأمن، وقد أكد مؤتمر مكافحة الإرهاب الذي عقد في بغداد أواخر عام ٢٠١٣م أهمية المشاركة الجماهيرية في الكفاح ضد الجريمة، وعلى ضرورة قيام الحكومات بدعم المساهمة الشعبية وتأييدها، ومعونة الفئات المتطوعة من الجماهير، وتوعية الجماهير بأخطار الجريمة ومسئولياتها عن منعها، وتضمنت الاستراتجية الأمنية العربية إسهام المواطنين في التأكيد على دورهم في مكافحة الجريمة دفعًا لأخطارها عن أنفسهم، وعن المجتمع الذي يعيشون فيه. وشددت هذه الاستراتيجية على المعطيات المتعلقة بدور الجمهور في الوقاية من الجريمة ومكافحتها، حيث أكدت الفقرة السابعة منها ضرورة تصعيد إسهام المواطنين في مجالات الوقاية من الجريمة ومكافحتها، وعلى توعية وتعليم الجماهير لتستوعب دورها الحيوي في مجال مساهمتها الأمنية لتقوم بها خير قيام [٦٠].

وحددت هذه الاستراتيجية دوافع مشاركة الجمهور على النحو التالي [٦١]:

- تزايد وارتفاع معدلات الإجرام بالرغم من الجهود المبذولة.
- بروز ظواهر وأساليب إجرامية وإرهابية حديثة.
- إحساس الجمهور بخطورة الإرهاب وآثاره السلبية.
- تشجيع الجمهور على الانخراط في المؤسسات والجمعيات الأمنية ذات الطابع الاجتماعي والإنساني.

ويأتي هذا الإسهام من خلال تولد القناعات الآتية [٦٢]:

- لم يستطع القانون أن يقوم بالدور الذي كانت تقوم به أدوات الضبط الاجتماعي، التي كانت سائدة قبل ظهور الدولة الحديثة، وبات واضحًا أن أية جهود رسمية لمكافحة الجريمة يمكن أن تفشل ما لم تلق مساندة الجمهور، لذلك اتجه الرأي حديثًا إلى ضرورة إحياء وتنمية مشاركة الجمهور في مكافحة الجريمة والحفاظ على الأعراف والتقاليد والقيم الدينية الإيجابية التي تدعم جهود الدولة بهذا الصدد، والوصول إلى مساندة الرأي العام للقانون.
- تولد قناعة لدى الجميع بأن مكافحة الجريمة والوقاية منها ليستا مسؤولية السلطات التنفيذية وأجهزة العدالة الجنائية وحدها، بل هي مسؤولية المجتمع بكافة هيئاته ومؤسساته التربوية والإعلامية الحكومية والأهلية على اختلاف درجاتها وأنواعها.
- الضبط الاجتماعي للجريمة والإرهاب، إذ تحدث الجريمة في إطار شبكة من العلاقات الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي، كما أن السلوك المنحرف لا يتم في فراغ، بل داخل المجتمع.
- الجرائم المستجدة، والظروف العامة التي أنتجتها، ومستلزمات ومجالات مواجهتها.
- مواجهة تصاعد الإرهاب ومنع انتشاره بهدف تحقيق حياة مقبولة لجميع الناس.

المحور الثالث: سبل تدعيم الثقة بين الإعلام العربي والمنظومة الأمنية العربية:

ويأتي من خلال الخطوات التالية:

١- **نشر المعرفة الأمنية:** يستطيع الإعلام نشر المعارف والمعلومات المتعلقة بالقضايا الأمنية والعنف والإرهاب وذلك من خلال تغطيته ومعالجته الإعلامية للأحداث والظواهر والتطورات الأمنية، ويستطيع تراكميًا أن يؤسس أرضية معرفية لدى المواطن تمكنه من معرفة أنواع الجرائم والانحرافات وسبل مكافحتها وطرق الوقاية منها، وبهذا يسهم الإعلام في تحصين الفرد والمجتمع ضد الجريمة والانحراف [٦٣].

٢- **تحقيق الوعي الأمني:** يستطيع الإعلام من خلال معالجته الشاملة للأحداث والظواهر والتطورات الأمنية، ومن خلال تقديم التفاسير والتحليلات العلمية لأسبابها ودوافعها وآثارها إن وجدت تراكميًا ووعيًا عميقًا لدى الفرد والمجتمع إزاء القضايا المتعلقة بالجرائم والانحراف، إن موقع الأمن هو فكر الإنسان، ولا يمكن تأمين هذا الفكر إلا عن طريق التوعية.

٣- **ترسيخ منظومة قيمية وسلوكية أمنية:** يستطيع الإعلام من خلال نشر المعرفة الأمنية وتحقيق الوعي الأمني أن يرسخ لدى الفرد والمجتمع منظومة قيم معادية للجريمة والانحراف، وأن يدفع باتجاه تبني سلوك يضع هذه المعرفة وهذا الوعي وهذه القيم موضع التنفيذ، الأمر الذي يخلق بيئة صحية لا مكان فيها للجريمة والانحراف.

٤- **تحقيق الترابط الاجتماعي:** أن طبيعة الوظائف التي يقوم بها الإعلام في المجتمع تجعله وثيق الصلة بالأمن بمعناه الشامل، فحين نقول إن الإعلام يؤدي إلى حماية الأمن ودعمه، كما يستطيع الإعلام أن يقوم بدور فاعل في عمليات الضبط الاجتماعي وتحقيق التوازن الاجتماعي، ومن شأن ذلك كله أن ينعكس إيجابيًا على الأمن وعلى عمل الأجهزة الأمنية، لأنها تعمل وتنشط وسط بيئة مناسبة أسهم الإعلام في تهيئتها [٦٤].

٥- **تعريف الجمهور بالأجهزة الأمنية:** يهدف الإعلام الأمني إلى تحقيق الوعي الأمني من خلال تدعيم سبل وأواصر الصلات بين الأجهزة الأمنية والجمهور، وإعلامه بخصائص وثوابت العمل الأمني والكشف عن الحالة الأمنية في البلاد وجهود رجال الأمن في المحافظة على أرواح وأموال العامة، وتبصر الجمهور بدوره الأساسي وبأساليب وقايته من الجرائم وتشجيعه على مساندة أجهزة العدالة لتحقيق الأمن في المجتمع.

٦- **تغيير اتجاهات الجمهور إزاء الأجهزة الامنية:** لا يكفي في هذا العصر الذي تتزايد فيه الاهتمامات بالرأي العام ودراسة مقاييس اتجاهات الجمهور نحو العمل الأمني أن يؤدي العمل الأمني بكفاية وعلى مستوى رفيع، بل لابد أن تقتنع الجماهير بأنه يؤدي بمستوى عالي وبقدر من الكفاءة، حتى تمنح تأييدها وثقتها للمؤسسة الأمنية، لذلك فإن المهمة الأمنية أصبحت أكثر صعوبة لموضوع اعتبار نيل رضا المواطنين وثقتهم في الجهاز الأمني، قليلون جدًا من يمكنهم إنكار أن الصحافة والإذاعة والتلفزيون تقوم

بمسؤوليات خطيرة في تعريف العامة بأخبار الأحداث ذات القيمة، وغالبًا ما تحتل نشاطات الأمن في بعض المناطق مركزاً بارزاً بين الأمور الجارية، فإذا تبنت الشرطة اتجاهًا عدائيًا نحو الإعلام فالاحتمال ضعيف أن تحقق نجاحًا في إيضاح دورها الحقيقي في منع الجريمة وتطبيق القانون بالنسبة للجمهور.

٧- **تحقيق الوقاية من الجريمة:** أن تأثير وسائل الإعلام في مكافحة الجريمة أكبر من تأثير أجهزة الأمن، وذلك لأن أجهزة الأمن تقوم بمطاردة المجرم ومكافحة الجريمة بعد أن تقع أو في مرحلة وقوعها، أو منع وقوعها من خلال وسائل التحري والبحث، إلا أنها في الواقع لا تؤثر في المناخ الذي تنشأ فيه الجريمة، وليس لها دور في منع تكييف الأجواء الاجتماعية والسلوكية التي من خلالها تنشط الجريمة، وبهذا تمكن وسائل الإعلام الأجهزة الأمنية من التعرف على الظواهر الجنائية والانحرافية قبل أن تحدث ومن خلال تفاعلها مع ما يجري في المجتمع [٦٥].

٨- **تحقيق الأمن الفكري:** وبما أن الأمن الفكري هو القاعدة المركزية للأمن فإنه لابد من وجود التنسيق والتكامل والتعاون المستمرين بين وسائل الإعلام القادرة على شحن الأفكار المسؤولة عن ذلك وبين الأجهزة المسؤولة عن الأمن بجوانبه المختلفة. وتنطلق جميعها من استراتيجية واحدة بعيدة عن التناقضات والتعارضات التي تؤدي إلى نتيجة حتمية وهي أن يهدم جانب ما يبنيه الجانب الآخر، وبذلك نستثمر القدرة الكبرى لوسائل الإعلام لتكون أداة استقرار ومناخًا صالحًا للأمن، وندفع بها لتستشعر مسؤوليتها الأمنية في جميع برامجها ونشاطاتها.

٩- **التعريف بالقوانين والتشريعات والإجراءات الأمنية:** أهمية الإعلام القانوني وضرورة نشر الثقافة القانونية، نظرًا لأن المعرفة بالقانون تساعد على اكتساب موقف يتسم بالوعي في الحياة ويستند إلى مبادئ القانون والعدالة والفضيلة، وعلى رفع المستوي العام الحالة الشرعية والنظام العام، وعلى تعزيز دور كل مواطن في حل المشكلات المهمة المتعلقة بالحياة في المجتمع، وأن المعرفة بالمبادئ والقواعد القانونية من جانب السكان جميعًا تشكل أداة أساسية لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين معاملة عادلة.

١٠- **تكوين رؤية مشتركة :** يستطيع الإعلام أن يوسع دائرة الحوار والنقاش حول القضايا الأمنية وذلك عن طريق إشراك الخبراء والاختصاصيين والمسؤولين عن هذه القضايا، وكذلك من خلال تنوع أساليب وطرق ومستويات المعالجة في مختلف الوسائل الإعلامية، وبهذا يستطيع الإعلام أن يصل إلى تشخيص هذه القضايا، وفهمها، وربما تقديم حلول لمواجهتها، وبهذا يستطيع الإعلام أن يسهم بشكل فاعل في تكوين رؤية مشتركة لمعالجة القضايا الأمنية، تستوعب كافة الرؤى، وتشكل إطارًا عامًا يتسع للقوى المختلفة، ويضع هذه القوى على محور واحد، هو مواجهة الجريمة ومكافحتها [٦٦].

١١- **إيجاد مناخ معاد للجريمة :** يؤثر الإعلام في الرأي العام ويدفعه إلى الحد من جرائم الرذيلة والاتجار بها، ومن مكافحة مظاهر السلوك المنافي للأحداث والدعارة وجرائم الاعتداء على الأموال أو الأشخاص، وحتى جرائم الثأر ومايسمى بجرائم الشرف، وحين يحقق الإعلام ذلك فإنه يكون قد نجح في إيجاد روادع ضد الجريمة والانحراف لاتقل أهمية عن الروادع القانونية والجزائية، وهي تدعمها وتكملها [٦٧].

١٢- **الإسهام في المعالجة التكاملية للجريمة والانحراف** : إن الدفع باتجاه استراتيجية المعالجة التكاملية، التي تعني إسهام جميع الأجهزة والمؤسسات في معالجة الجريمة والانحراف والوقاية منهما، يستطيع الإعلام أن يسهم في تحقيق ذلك من خلال نقله مركز الثقل في مكافحة الجريمة من الأجهزة الأمنية إلى الرأي العام، أي إلى المجتمع، وذلك من خلال الثقافة التي ينشرها، ودون أن يعني ذلك تنازل الأجهزة الأمنية عن جانب من مسؤوليتها أو تخليها عن القيام بقدر من واجباتها، إن من شأن هذه الفلسفة الجديدة أن تدفع بقضية البحث عن علاج ناجح لمشكلات الأمن والجريمة من مستوى الأجهزة الأمنية إلى مستوى الشعب كله، يتوجه الإعلام إلى المواطنين ويحثهم على التعاون مع الأجهزة الأمنية ليقوموا بدور إيجابي يعزز جهود الأجهزة الأمنية ويؤثر في مجال الأمن ومكافحة الجريمة وإقرار النظام .

١٣- **الإسهام في التنشئة الأمنية:** اشتغل بعض الباحثين على توليد مصطلح (التنشئة الأمنية)، التي تعني العملية التي تعمل على إكساب الفرد القيم والأتجاهات والمعايير التي تشكل سلوك الفرد بما يتلاءم مع متطلبات أمن المجتمع واستقراره، تلك العملية التي يراها الباحث تتألف من: تلقين الفرد القيم الأمنية، وغرس الاتجاهات الأمنية وتطوير القيم والاتجاهات الأمنية، ويحدد محاورها في: الانتماء الأمني وأمن المجتمع وسلامته والنظام الأمني والثقة به، وغرس القيم الأمنية ونشر الثقافة الأمنية، ويوصى الباحث بضرورة وأهمية إسهام أجهزة الإعلام بموضوع التنشئة الأمنية وتناوله وتبيان مدى أهميته للحفاظ على الأمن والاستقرار في المجتمع[٦٨].

١٤- **المساعدة في مجال الضبط القضائي** وهذا يعني الدور الذي يمكن أن تؤديه وسائل الإعلام في ضبط الجريمة بعد وقوعها، ويضمن من ذلك:

- حث الجماهير على الإبلاغ عن الجرائم وما قد يكون لديها من معلومات عنها.

- إرشاد وتوجيه أفراد الجمهور لما يجب أن يفعلوه عندما يواجهون بخطر داهم وإيضاح بعض الإجراءات التي يجب أن يتخذوها عند مشاهدتهم للجريمة، وأهمية الإسراع بالإبلاغ عنها.

- النشر عن أوصاف وصور المتهمين الهاربين وطلب المعونة من الجمهور في البحث عنهم والإدلاء بأية معلومات عنهم، ولهذا النشر فائدة مزدوجة حيث يساعد القبض على المتهمين من خلال ما يدلي به الجمهور من معلومات أو اقتناع المتهم بتسليم نفسه ليد العدالة أو اهتزاز أعصابه وتخبط قراراته عندما يعلم أوصافه أو اسمه معلن من خلال وسائل الإعلام.

١٥- **المساعدة في تحقيق مهام أمنية واجتماعية:** ففي مجال تحقيق الأمن يمكن لوسائل الإعلام مساعدة الأجهزة الأمنية من خلال حث الجمهور على التصدي لأي محاولة للنيل من الوطن أو المساس بالوحدة الوطنية، ومواجهة جرائم الإرهاب بكافة صورها والإبلاغ عن المشتبه فيهم وأوصافهم وتحركاتهم، ومواجهة الشائعات المغرضة والحث على عدم تصديقها والإبلاغ عن مروجيها، وفي مجال الأمن الاقتصادي تتجلي مساعدة وسائل الإعلام من خلال حث الجماهير على سرعة الإبلاغ عن الانتهازيين المرتشين والمفسدين والمهربين، وإظهار أثر ارتكاب هذه الجرائم على الاقتصاد الوطني. وفي مجال الأمن

الاجتماعي تتجسد مساعدة وسائل الإعلام في إقناع الجماهير بأهمية رعاية المفرج عنهم، وذلك بتقبل هؤلاء المفرج عنهم كأعضاء في المجتمع واحترام آدميتهم، وعدم النظر إليهم بعين الريبة والشك؛ مما يعوق عملية تكيفهم مع المجتمع، وتعريف الجمهور بالأسباب التي تؤدي إلى كوراث وحرائق وطرق تلافيها والوقاية منها وإرشاد الجماهير إلى طرق مواجهة الحرائق وبيان بعض الإجراءات الواجب اتباعها في حالة حدوثها، وحث المواطنين على مساعدة رجال الإطفاء والدفاع المدني وعدم إعاقتهم في عملهم [٦٩].

الاستنتاجات والتوصيات:

إن الثورة المعلوماتية التي اجتاحت عصرنا حولت العالم إلى قرية كونية متشابكة إعلاميًا ومعلوماتيًا، ولم يعد بالإمكان منع أو حجب هذا التدفيق الإعلامي غير المتوازن بين قدرات إعلام العالم المتقدم وإعلامنا العربي. ومن هنا فإن التأثير الذي كانت تملكه بعض الدول في الإعلام سيتراجع ويتناقص لصالح الأقوى تأثيراً والأقدر على توصيل المعلوماتية وانتشارها واختراقها للفضاء، وهذا ماسيحد من سلطة الدولة القطرية وتأثيرها على الإعلام العربي، وسيظهر على الساحة الكثير من الفاعلين في النظام الإعلامي العربي للقيام بأدوار متعددة في الفضاء الحر، شئنا أم أبينا، إن الظروف والمتغيرات والتحولات الجديدة ستطرح العديد من التحديات على هذه الدول، وتدفعها إلى التفاعل والتجاوب مع رغبات المواطنين في حرية الاتصال وتدفق المعلومات وامتلاك وسائل الإعلام، وتدفع المتغيرات في مفهوم جديد الأمن والوقاية من الجريمة والانحراف باتجاه تحقيق تعاون حد التنسيق والتكامل بين الأجهزة الأمنية والأجهزة الإعلامية ويمكن رصد نقاط الالتقاء بين الأجهزة الأمنية والإعلامية ضمن النسق الواحد وفي المسار التكاملي الوظيفي وخلال هذه المرحلة الجديدة وفي الأبعاد التالية:

- **البعد الأمني:** إن الخطوة الأولى لمواجهة التحديات هي الوعي الذي يقوم على أساس المعرفة والفهم والإدارك هذه وظيفة الإعلام، ولم يعد متصورًا إمكانية تحقيق الأمن بمفهومه الشامل أو تبني استراتيجية تكاملية لمقاومة الجريمة بعيدًا عن الدور الفاعل الذي يستطيع الإعلام أن يؤدية في هذا المجال، إذ يسهم الإعلام في دراسة الحياة الأمنية، ويواكب تطوراتها، ويشخص أحداثها، ويحلل ظواهرها، ويفسر مشاكلها، كما يسهم في وضع الخطط الضرورية لتحقيق الأمن الاجتماعي، ثم يقوم بعملية نقل هذه الخطط إلى المواطنين، ويضمن إطلاعهم عليها، ويدعوهم إلى الإسهام في تنفيذها، منشغلاً في سياق ذلك كله بإيجاد الحس الأمني الجمعي وتنميته، خاصة وأن الأمن حاجة نفسية يشعر بها الفرد في مختلف مراحل حياته.
- **البعد السياسي:** تعتبر الأجهزة الأمنية والإعلامية الأجهزة الأكثر قرباً والتحاماً بالسلطة السياسية وبالنظام السياسي، والأكثر فاعلية في عملية صنع القرارات السياسية، اتسعت الأفاق أمام هذه الأجهزة في مسار علاقتها بالنظام السياسي بعد أن بات مؤكدًا في المجتمعات المعاصرة مقدرة هذه الأجهزة ليس فقط على الحفاظ على النظام السياسي وضمان استمرارية الأمر الواقع، بل والإسهام الفاعل في تجديد ميكانيزات النظام وزيادته قوة ورسوخًا، وإعادة إنتاجه.

- **البعد الاجتماعي:** إن العملية الإعلامية لا تكتمل، وحتى أنها لا توجد، إلا بتلقيها، أي بتقبل الجمهور لها، ولا مبرر لوجود أية وسيلة إعلامية أو لأية رسالة إعلامية إلا الوصول إلى المستقبل والتأثير فيه، كما أخذت تزداد قوة النظريات التي تؤكد محدودية وسائل الإعلام، وتدرس تأثير الجمهور على وسائل الإعلام وليس العكس؛ من حقيقة أن المادة الإعلامية تصبح ملكًا لمتلقيها مباشرة بعد نشرها أو بثها، وهذا المتلقي يتميز بأنه غالبًا يقف موقفًا نقديًا، كما أنه نشيط ومتفاعل وليس سلبيًا، وهو أيضًا إنتقائي، بمعنى أنه ينتقي الوسيلة أو المادة التي يتعرض لها، وينتقي ما يفهم منها، وينتقي ما يتذكر منها، أي هو سيد العملية الاتصالية، وبغض النظر عن إمكانية مناقشة الكثير من هذه المفاهيم والنظريات، فإن هاجس الوصول إلى الجمهور يشكل الموضوع الأول على جدول أعمال جميع الوسائل الإعلامية، ويشكل هذا الاندفاع باتجاه الجمهور وملاقاته والاستجابة لمتطلباته والسعي لضمان كسبه ومشاركته الفاعلة في مجالي الأمن والإعلام نقطة التقاء مهمة بين الأجهزة الأمنية والإعلامية، إذ تزداد، بموجب هذه التطورات، حاجة الأجهزة الأمنية لتقديم نفسها وخطها ونشاطاتها ومفاهيمها إلى الجمهور كشرط مسبق وضروري لضمان مشاركته، وتستطيع الأجهزة الإعلامية أن تقوم بدور فاعل ومتميز في إنجاز هذه المهمة.
- **البعد التربوي:** إن واحدة من سمات عصرنا هي تزايد أهمية الدور التربوي الذي تؤديه وسائل الإعلام في المجتمع في وقت يتراجع فيه دور مؤسسات التربية التقليدية، وتؤكد الكثير من الدراسات المعاصرة أن وسائل الإعلام الجماهيري تقوم بدور فاعل في تحقيق التوازن الاجتماعي من خلال المهام التربوية التي تحققها، وهذا التوازن مسألة بالغة الأهمية في عملية تحقيق الأمن، والتربية الحديثة التي تشكل واحدة من وظائف الإعلام بعامة والإعلام الأمني بخاصة هي إيصال المبادئ التي تقوم عليها الحياة الاجتماعية وما تطلبه من معرفة ومواقف وأصول تعامل مع مختلف فئات الشعب، وفي نقطة التقاطع هذه تلتقي الأجهزة الأمنية مع الإعلامية الهادفة معًا إلى نشر تربية أمنية وترسيخ قيم ومفاهيم تربوية أمنية من شأنها أن تؤسس لوعي جماهيري يحصن الوطن والمواطن أمنيًا، ويفتح الأبواب واسعة أمام مشاركة جماهيرية واسعة في تحقيق المهام الأمنية المختلفة، ومن هنا تبرز أهمية وضرورة التعاون والتنسيق بين الأجهزة الأمنية المختلفة، في هذا المجال التربوي الأمني، وضع الخطط والبرامج الكفيلة بنشر التربية الأمنية في أوساط مختلف الشرائح الاجتماعية، وتبادل الخبرات في مجال الخبرات في مجال إنتاج مواد إعلامية (وخاصة البرامجية والدرامية) تربوية حية وجذابة قادرة على أن تصل إلى الجماهير الواسعة وأن تؤثر فيها.
- **البعد التنموي:** لم يعد الأمن إطلاقًا مسألة عسكرية أو سياسية محضة، بل أصبح مسألة اجتماعية بامتياز، إن تحقيق الأمن الشامل هو الشرط الضروري والحاسم لضمان وجود حياة اقتصادية منتجة ومتطورة، والإعلام هو حامل المعرفة والفكر والوعي، وناقل المعلومات والحقائق، والعامل الحاسم في ضمان التفاعل وتحقيق الوعي الضرورين لتنفيذ الخطط والمشاريع الأمنية والتنموية، إن الإنسان الواعي هو العماد الأساسي للتنمية والإعلام أداة فاعلة لإيجاد هذا الانسان الواعي من خلال مايقدمه من مضامين معرفية وفكرية، إن الفرد الواعي أكثر إنتاجية في المجتمع الآمن، إن العدو الأول للتنمية هو القلق والتوتر

وعدم الاستقرار، قدم باحث عربي رؤية عملية لحل معادلة الاعتماد المتبادل بين الأجهزة الأمنية والإعلامية على النحو التالي:-

يتوقف وجود وسائل إعلام فعال وناجح على مدى اهتمام الأجهزة الأمنية وقناعتها بأهمية الإعلام، كما يعتمد على مدى تعاون الأجهزة التي يجب عليها تقديم المادة العلمية والحقائق الأمنية إلى وسائل الإعلام لتقوم هذه بدورها بإعدادها في الشكل الإعلامي المناسب لعرضها على الجمهور بما يحقق التجاوب الجماهيري مع الأفكار الأمنية المطروحة، وعلى الرغم من القوة التي تتمتع بها وسائل الإعلام للعمل على تنمية الوعي الأمني، فإنها تبقى رهينة للمصادر التي تزودها بالمعلومات والتوضيحات والبيانات، أي الأجهزة الأمنية التي تمتلك المعلومات.

- ويضيف الباحث: ومن ناحية أخرى يتأثر الأمن تأثرًا خطيرًا بما تعرضه أجهزة الإعلام من برامج ومواد إعلامية، فالإعلام يقوم في وظيفته على مخاطبة الشعور، والأمن في حد ذاته شعور، يحس من خلاله الفرد بالأمن والاطمئنان، لذلك فإن مخاطبة هذا الشعور من خلاله أجهزة الإعلام، تؤثر تأثيرًا بالغًا وسريعًا، ومن هنا كان للإعلام تأثيره البالغ على الأمن، فقد يكون هذا التأثير إيجابيًا على المواطن، يشعره بالأمان والاطمئنان وإضفاء الهيبة والاحترام والتقدير لرجال الأمن، وقد يكون بالعكس بإحداث تأثير سلبي لا يخدم الأمن، بل يؤدي إلى تقليل أهمية الأجهزة الأمنية وإظهارها بغير مظهرها الحقيقي، الأمر الذي يؤدي إلى زعزعة الثقة في مقدرة أجهزة الأمن على تحقيق أهدافها، إن إيجاد حل صحيح لمعادلة الاعتماد المتبادل يوفر نقطة التقاء جديدة بين الأجهزة الأمنية والإعلامية وتحقق استراتيجية مشتركة، من شأنها أن ترفع سقف التعاون والتنسيق بينها، مؤكدين في الوقت نفسه، أن هذه الاستراتيجية المقترحة لا يمكن أن تكون أكثر من مجرد ورقة عمل تحتاج إلى نقاش معمق يشترك فيه خبراء الأمن والإعلام بهدف إغنائها واستكمال نواقصها ،وتكييفها مع الظروف الأمنية والإعلامية في كل بلد عربي. وهي كما يلي:

- التبني الكامل والحاسم، نظريًا وعمليًا، للمفهوم الشامل للأمن، وترجمة هذا التبني إلى برامج عملية تشمل الجوانب المختلفة من الحياة الأمنية، وتتجسد على نحو خاص في برامج التأهيل والتدريب وفي ممارسة الإعلام الأمني.

- التبني الكامل والحاسم، نظريًا وعمليًا لمفهوم التحديات الأمنية، وترجمة هذا التبني إلى برامج عملية تشمل التخلي عن المفاهيم القاصرة القديمة وما ترتب عليها من سلوكيات وقيم وممارسات، وتجسيد هذا التبني في اعتماد استراتيجيات وسياسات وخطط عمل جديدة تهدف إلى وضع المعالجة التكاملية موضع التنفيذ، والاتجاه بلا تردد صوب مستلزمات هذه الفلسفة الجديدة وخاصة فيما يتعلق بالعلاقة مع المجتمع، والتعاون والتنسيق مع الأجهزة والمؤسسات والهيئات الإعلامية والاجتماعية والدينية والثقافية الرسمية والأهلية المعنية بخير الوطن والمواطن .

- لا تعد الأجهزة الأمنية ووسائل الإعلام طرفين مختلفين في سياق العملية الاجتماعية الشاملة المجسدة في المعالجة التكاملية للجريمة والانحراف، بل هما حقيقة طرف واحد، يواجه تحديات مشتركة،

ويسعى لتحقيق أهداف مشتركة، ولديه من نقاط الالتقاء ما يشكل فضاءً رحبة يمكن أن تبني فيه علاقة وثيقة تتميز بالعمق والشمولية والديمومة.

- يجب البحث عن أشكال تنظيمية رسمية وأهلية تشكل الإطار العام الذي يبني عليه التعاون بين الأجهزة الأمنية ووسائل الإعلام، والذي يشكل أرضية صلبة لإيجاد الثقة وتدعيمها، ومن المهم جدًا أن تستطيع هذه الأشكال التنظيمية أن تستجيب لمتطلبات تبني الفلسفة الأمنية الجديدة التي تقوم على تبني مفهومي الأمن الشامل والمعالجة التكاملية للجريمة والانحراف، وأن تتناسب مع الخصوصيات الإعلامية والأمنية والاجتماعية لكل بلد عربي، بحيث تستطيع أن تستوعب الفعاليات المختلفة، وأن تكون السياق العام الذي تصب فيه جهود وطاقات الجهات والهيئات المختلفة المعنية بأمن الوطن والمواطن.

- من المؤكد أن الظاهرة الأمنية غير ثابتة شكلاً ومضمونًا، بل هي في حالة تغيير مستمر يشمل موضوع الجريمة، ونوعية المجرمين، ونوعية الضحايا، وسبل ارتكاب الجرائم، والتقنيات المستخدمة ...الخ، كذلك من المؤكد أن الوسائل الإعلامية هي بدورها في حالة تغيير مستمر، وذلك بسبب التحولات التي تحدث في حياة المجتمع والتطورات التكنولوجية وتطبيقاتها العاصفة في مجال الإعلام، ولهذا فإن هذه الخطة المقترحة والأشكال التنظيمية التي تقترحها يجب وفي الوقت الذي تتمتع فيه بقدر من الثبات والاستقرار، أن تكون مرنة وقادرة على الاستجابة للمتغيرات والمستجدات وللحركة التفاعلية والتصاعدية المستمرة في الحياة الأمنية وفي المجتمع عمومًا وفي المعالجة الشاملة للمشكلة الأمنية.

المصادر والمراجع:

(١) إبراهيم العواجي، دور الإعلام في مكافحة الجريمة، نظرة معاصرة في علاقة الإعلام بالمسائل الأمنية في المجتمع العربي، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠١١م، ص١٨٨.

(٢) عدنان أبو جودة، الارتقاء بالإعلام وفاعليته في مواجهة التحديات الأمنية، مجلة الدراسات الأمنية، عدد ٣٢، بيروت، ٢٠٠٩م، ص٣٢.

(٣)عبد الرحمن العيدان، العلاقة بين الإعلام والأمن، الرياض، جامعة نايف للعلوم الأمنية، ٢٠١٠، ص٢٢٢. فايز الشعري: الظاهرة الإرهابية نظرة معاصرة لمخاطر المعلوماتية والإنترنت، معلومات مستحصلة من الشبكة الدولية للمعلومات بتاريخ ٢٠١٤/١/٢١م، موقع سبق ذكره.

(٤) عبد الرحمن العيدان، العلاقة بين الإعلام والأمن، مصدر سبق ذكره، ص٢١٩.

(٥) المصدر ذاته، ص٢٢٠، وكذلك حمدي شعبان، دور وسائل الإعلام في دعم جهود الأمن لمواجهة الإرهاب، مجلة الفكر، مجلد ٢، العدد ١٨، الشارقة ٢٠٠٩م، ص٣٧٢.

(٦) حمدي شعبان، دور وسائل الإعلام في دعم جهود الأمن في مواجهة الإرهاب، مصدر سبق ذكره، ص٣٧٣.

(٧) فايز الشهري، الظاهرة الإرهابية، موقع مصدر سبق ذكره، معلومات مستحصلة من شبكة المعلومات الدولية بتاريخ ٢٠١٤/٣/٢٢م.

(٨) حمدي شعبان، دور وسائل الإعلام في دعم جهود الأمن في مواجهة الإرهاب، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧٣ وما بعدها، وللمزيد ينظر: أديب خضور، الإعلام العربي على أبواب القرن الحادي والعشرين، دمشق، ٢٠٠٢م، صفحات متفرقة.

(٩) أديب خضور، أزمة إعلام أم أزمة أنظمة، دمشق،٢٠٠٩م، ص٧٨. وللمزيد ينظر كذلك مجموعة مؤلفين، العرب والإعلام الفضائي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، مصدر سبق ذكره، صفحات متفرقة.

(١٠) أديب خضور، المصدر نفسه، ص٧٨ وما بعدها.

(١١) حسن أبو طالب، التصدع الداخلي وعوامل النجاح والفشل، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٩٨، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، نيسان / أبريل ٢٠١٢م، ص١٠٩.

(١٢) حسن أبو طالب، التصدع الداخلي وعوامل النجاح والفشل، مصدر سبق ذكره، وكذلك ينظر: الإعلام الحر يصنع التغير مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية الإنترنت، استحصلت بتأريخ ٢٠١٣/٧/٢٣م.

SUBJECT . PHP ? ID = 2659HTTP : / / WWW . KITABAT . INFO

(١٣) كمال بن يونس، الفضائيات انحياز بشدة الربيع العربي، شبكة النبأ، في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) معلومات مستحصلة بتاريخ ٢٠١٣/٥/٢م HTMHTTP : / / WWW . ANNABAA . ORG NABANEWS / 2011.6/153، وللمزيد ينظر: قضايا التبعية الإعلامية، والمواطن العربي، منشورات سلسلة عالم المعرفة عدد ٨٨ سنة ٢٠٠٩م صفحات متفرقة.

(١٤) شبكة النبأ المعلوماتية، ازدواجية النظم وازدواجية المعايير، منشور في شبكة المعلومات الدولية، الانترنيت ٢٠١١/١١/٣م HTTP://WWW.ANNABAA.ORG

(١٥) شبكة النبأ المعلوماتية، ازدواجية النظم وازدواجية المعايير، معلومات مستحصلة من شبكة المعلومات الدولية، المصدر السابق.

(١٦) مخاطر المعلومات والإنترنت، معلومات مستحصلة من شبكة المعلومات الدولية بتاريخ ٢٠١١/٦/٣م(الإنترنت) موقع سبق ذكره.

(١٧) عبد الجبار كريم، الإعلام وإشكالية الموضوعية والحياد، نحو مفهوم جديد للإعلام، بحث منشور في شبكة المعلومات الدولية الإنترنت أو على الموقعHTTP : / / WWW . AHLANSE . COM . معلومات مستحصلة بتاريخ ٢٠١٣/٥/٢م.

(١٨) إبراهيم العواجي، دور الإعلام في مكافحة الجريمة، مصدر سبق ذكره، ص١٩٢.

(١٩) دعم الإعلام العربي لجهود مواجهة الإرهاب، المشكلات والحلول، مجلة الفكر مجلد ٦ عدد ١٢، الشارقة، ٢٠١٣م ص٩١.

(٢٠) عبد الجبار كريم، الإعلام وإشكالية الموضوعية والحياد، مصدر سبق ذكره، معلومات منشورة على الإنترنت أستحصلت بتاريخ ٢٠١٠/٣/٢٢م.

(٢١) تقرير الأمين العام لاتحاد الصحفيين العرب المقدم للمؤتمر التاسع بعمان (عمان: مطبوعات اتحاد الصحفيين العرب، ٢٠٠٥م، ص٢٠٨).

(22)Tabloid Canary : the Popular press in .(2015)-Adrian Bingham and martin conboy . ox Ford : Peter Lang Ltd . to the Pressent Britain . the other.

(٢٣) إيليا حريق، الديمقراطية وتحديات الحداثة بين الشرق والغرب، لندن، دار الساقي، ٢٠٠٦، ص٢٠٩. يقول حليم بركات أن التأمل في واقع المجتمع العربي بانطباعين متناقضين فهو يبدو من ناحية منقسماً على التجزآت التي تجتاح العالم، ومن ناحية ثانية يبدو المجتمع العربي منطلقًا ومنكفئًا على ذاته ومصر على التمسك بثقافته ومؤسساته التي تقاوم التفاعل للمزيد ينظر: حليم بركات المجتمع العربي في القرن الحادي والعشرين بحث في تغير الأحوال والعلاقات، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ،٢٠٠٩م، ص٤١٨.

(٢٤) حليم بركات، المجتمع العربي في القرن الحادي والعشرين، مصدر سبق ذكره، ص٢٢؛ وما بعدها.

(٢٥) أزمة الديمقراطية في البلدان العربية، اعتراضات وتحفظات على الديمقراطية في العالم العربي، لندن، دار الساقي، ٢٠١٠م، ص١٢٧.

(٢٦) أنظر، مجموعة مؤلفين، العرب والإعلام الواحد، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥م، ص١٤٥.

(٢٧) مجموعة مؤلفين، العرب والإعلام الواحد، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٦.

(٢٨) عصام سليمان موسى، ثورة الاتصال وانعكاساتها على مراحل تطور الإعلام العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١م، ص ٤٦.

(٢٩) عصام سليمان موسى، ث، المصدر السابق، ص ٤٧.

(٣٠) أزمة الديمقراطية في البلدان العربية، اعتراضات وتحفظات، مصدر سبق ذكره، ص٩٢.

(٣١) أزمة الديمقراطية في البلدان العربية، المصدر ذاته ص٩٥، وللمزيد ينظر: عزمي بشارة، طروحات عن النهضة المعاقة، بيروت دار الرياض الريس للكتب والنشر، ٢٠١٠م، ص ٣٣ وما بعدها.

(٣٢) جون ألترمان، التلفزيون الفضائي العربي، هل يستطيع الارتفاع فوق الفرجة؟ نشر مؤسسة تارنيجي للسلام الدولي، ترجمة دار الوطن للطباعة والنشر دولة الكويت، أنظر الموقع:

KW/ARB DEFAULT.ISU 2014 HTTP://WWW.ALWATAN.COM

(٣٣) جون الترمان، التلفزيون الفضائي العربي، المصدر ذاته.

(٣٤) أنظر موقع " مراسلون بلا حدود" على الانترنتHTTP / / WWW . RSF . ORG

(٣٥) محمد قاجو، الحرب تحت ستار الديمقراطية، للمزيد ينظر معلومات متحصلة من شبكة المعلومات الدولية ٤/٢٢/ ٢٠١٤م.

http://www.internetworldststscom/stats5htmmerepots.2014

(٣٦) مجموعة قاجو، الحرب ستار الديمقراطية، للمزيد انظر:

HTTP://WWW.INTERNETWORLDSTSTSCOM/STATS5HTMMEREPOTS.2014

(٣٧) ديرتوزوس ريتشارد، ماذا سيحدث!! كيف سيغير عصر المعلومات حياتنا؟ مارجم، القاهرة، مؤسسة دار الحضارة العربية ، ٢٠١٠م، ص ١٩٤.

(٣٨) مخاطر المعلوماتية والإنترنت على الشعوب العربية الإسلامية (البحث)، للمزيد ينظر معلومات متحصلة من شبكة المعلومات الدولية بتاريخ٢٠١٤/٣/٢٢م www . isu . het . SA

(٣٩) مخاطر المعلومات والإنترنت، المصدر الذاتي معلومات متحصلة في شبكة الإنترنت بتاريخ٢٠١٤/٣/٢٢م.

(٤٠) أديب خضور، الإعلام الأمني، المكتبة الإعلامية، دمشق ٢٠٠٦م، ص٧٨ وكذلك: بسام المشاقبة.

(٤١) مخاطر المعلومات والإنترنت، موقع سبق ذكره، معلومات مستحصلة من شبكة المعلومات الدولية، شبكة الإنترنت٢٠١٤/٣/٢٢م.

(٤٢) مصطفى محمد موسى، أساليب إجرامية عبر شبكة الإنترنت، للمزيد ينظر: . WWW ISU . HET . SA معلومات من شبكة الإنترنت مستحصلة بتاريخ ٢٠١٤/٤/٢م.

(٤٣) مصطفى محمد موسى، أساليب إجرامية عبر شبكة الإنترنت، معلومات مستحصلة من شبكة المعلومات الإنترنت بتاريخ ٢٠١٤/٤/٢م وللمزيد ينظر جلال أسامة الزغبي، جرائم الحاسبة الآلي والإنترنت، عمان دار وائل للنشر، ٢٠٠٥م، ص ٦٢.

(٤٤) مصطفى محمد موسى، أساليب إجرامية عبر شبكة الإنترنت، معلومات مستحصلة من شبكة الإنترنت موقع سبق ذكره بتأريخ ٢٠١٤/٤/٢م.

(٤٥) جلال أسامة الزغبي، جرائم الحاسبة والإنترنت، مصدر سبق ذكره ص١٤٤ وما بعدها.

(٤٦) فايز الشهري، الظاهرة الإرهابية نظرة معاصرة المخاطر المعلوماتية والإنترنت، معلومات مستحصلة من شبكة المعلومات الإنترنت بتاريخ ٢٠١٤/١/٢١ ينظر الموقع WWW ISU . HET . SA وكذلك:

HTTP://WWW.PRESS.UMICH.EDU/IEPARCHIVE/ANDERSON.HTMI

(٤٧) محمد فرج، سيكولوجيا أداة الأزمات والتخطيط الإعلامي في مكافحة الإرهاب، المؤتمر السنوي السابع لإدارة الأزمات والكوارث، القاهرة، أكتوبر، ٢٠٠٨م، ص٩٣.

(٤٨) حامد حواش، الاتجاهات الحديثة للإعلام ومخاطر العولمة والإرهاب الدولي، الطبقة الثانية، القاهرة، مركز القرار للاستشارات ٢٠١٢م، ص٩٨. وللمزيد حول الموضوع ينظر: عواطف عبد الرحمن التبعية في وسائل الإعلام العربي، مصدر سبق ذكره. صفات متفرقة.

(٤٩) حامد حواش، المصدر ذاته، ص٩٨ وما بعدها.

(٥٠) بسام المشاقبة، دار أسامة، مصدر سبق ذكره، ص٨. وكذلك بنظر: الإعلام الحر يصنع التغير، مقال منشور لجهاد الخازن في شبكة المعلومات الدولة الإنترنت، رابط سبق ذكره. معلومات مستحصلة بتاريخ٢٠١٤/٣/٢م.

(٥١) داوود قتيبة، قضية وآراء الإعلام العربي والساحة العربية، بحث منشور في الإنترنت معلومات مستحصلة بتاريخ ٩/١/ ٢٠١٤م HTTP://WWW.RECAIMTHNEDIA.ORG/STORIES.PHP .

(٥٢) مجموعة مؤلفين، العرب والإعلام الفضائي، مصدر سبق ذكره، ص٩٧.

(٥٣) أنظر: مجموعة مؤلفين، العرب والإعلام الفضائي، المصدر السابق، ص٩٧ وما بعدها. وللمزيد ينظر: عصام سليمان موسى، ثورة وسائل الاتصال وانعكاساتها على مراحل تطور الإعلام العربي، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ،٢٠١١م، ص ٤ - ٤٧.

(٥٤) بسام المشاقبة، الإعلام السياسي، مصدر. سبق ذكره، ص٨٠.

(٥٥) عبد الله علي العليان، التحدي الإعلامي وكيفية التعامل الإيجابي مع المتغيرات، أراء حول الخليج، العدد الثالث، دبي ٢٠٠٩م، ص. ويطرح السيد ياسين قضية الخطاب الإعلامي من زاوية أخرى منها: يمكن أن تؤدي بعض الثقافات ولغوية الفضاء المعرفي الوافد والثقافات وأساليب الحياة وهي عملية غير مرحب بها في بعض المجتمعات يؤدي إلى المزيد من الفقر والحرمان في مجتمعات الدول النامية، أنظر: السيد ياسين المعلوماتية وحضارة العولمة: رؤية نقدية عربية، القادرة، نهظة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٢م، ص٣٩.

(٥٦) عبد الله علي العليان، التحدي الإعلامي وكيفية التعامل الإيجابي مع المتغيرات، مصدر سبق ذكره، ص٤٢؛ وما بعدها.

(٥٧) عبد الله الغذامي، الإعلام والسلطة في الوطن العربي في ضوء التطورات القادمة، شؤون الأوسط، العدد ٨٦، بيروت، تشرين الأول / أكتوبر، ٢٠١٠م، ص٨٨.

(٥٨) عبد الرحمن محمد عسيري، العمل الإعلامي الأمني العربي، المشكلات والحلول، الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية مركز الدراسات والبحوث، العدد ٢٥٤، ١٤٢٨، ٢٠٠٨م، ص٢٩. وكذلك ينظر: العولمة وأوهام المجتمع المعلوماتية شؤون الأوسط، العدد ٨٢، بيروت، تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٩م، صفحات متفرقة.

(٥٩) عبد الرحمن محمد عسيري، العمل الإعلامي الأمني العربي، مصدر سبق ذكره، ص٣١.

(٦٠) واثق الهاشمي، لقاء بثته قناة الشرقية بتاريخ ٢٠١٣/١١/١٧م.

(٦١) أديب خضور، تخطيط برامج التوعية لتكوين رأي عام ضد الجريمة، الرياض، جامعة نايف العربية، ٢٠٠٩م، ص١٥٤، وكذلك: شبكة النبأ المعلوماتية، تشكيل محاور للرأي العام العربي لمواجهة القادم، بحث منشور في شبكة المعلومات الدولية والإنترنت وعلى الرابط:HTTP : / / WWW . ANNABAA . ORG ،. HTM / 18 NABANEWS /62

(٦٢) أديب خضور، تخطيط برامج التوعية لتكوين رأي عام ضد الجريمة، المصدر السابق، ص١٠٠ وما بعدها.

(٦٣) حمدي شعبان، دور وسائل الإعلام في دعم جهود الأمن لمواجهة الإرهاب، مصدر سبق ذكره، ص٩١.

(٦٤) رفيق نصري، الأمن الإعلامي العربي، منشورات جامعة فيلاديفيا، الأردن، ٢٠٠٩م، ص١٠٦. وكذلك: عبد الرحمن العيدان، العلاقة بين الإعلام والأمن، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، القاهرة، ٢٠١١م، ص٧؛ وما بعدها.

(٦٥) رفيق نصري، الأمن الإعلامي العربي، مصدر سبق ذكره، ص١٠٥، وللمزيد ينظر: عبد الله علي العليان، التحدي الإعلامي وكيفية التعامل الإيجابي مع المتغيرات، مصدر سبق ذكره صفحات متفرقة.

(٦٦) أديب خضور، الإعلام الأمني، المكتبة الإعلامية، دمشق، ٢٠٠٧م، ص٢٤.

(٦٧) أديب خضور، الإعلام الأمني، مصدر نفسه، ص ٦٥ وما بعدها.

(٦٨) أنطوني ف. بوزا، الإعلام والتحديات نحو استراتيجية إعلامية أمنية شاملة، ترجمة بهجت طارق، منشاة المعارف، القاهرة ٢٠١٢م، ص٢٣ وما بعدها، وكذلك، أديب خضور، الإعلام الأمني، مصدر سبق ذكره، صفحات متفرقة، وللمزيد ينظر التعددية وتحديات الإرهاب بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)

ينظر:ARB/DEFAULT HTTP://WWW.ALWATAN.COMKW

(٦٩) أنطوني ف. بوزا، الإعلام والتحديات نحو استراتيجية إعلامية أمنية شاملة، ترجمة بهجت طارق، منشاة المعارف، القاهرة ٢٠١٢م ص ٣٩ وما بعدها. وكذلك: فايز الشهيري دور الإنترنت في مجال الإعلام الأمني العربي، الرياض، مجلة البحوث الأمنية عدد ١٩، مجلد ٢٠١٠م، ١٠ صفحات متفرقة.

The security dimension :it is no longer envisaged possibility of achieving security in its comprehensive sense, or adopting an integrated strategy to combat crime away from the effective role that the media can play in this field.

The political dimension: the security and media agencies are the ones closest to the political power and the political system, and the most effective in the political decision-making process.

The social dimension: that the media process is not complete, and even it does not exist, it is received, meaning that the public accepts it .

The educational dimension: one of features of our era is the increasing importance of the educational role that the media play in society at a time when the role of traditional educational institutions is declining.

Keywords: Arab Communications, Security Challenges, Effectiveness.

Effectiveness of the Arab Communications in facing the Security Challenges

Ammar Mohammed Abdul Amir Mohammed
ammarabdulameer170@gmail.com
Media Assistant Lecturer,
College of Science,
University of Baghdad

Abstract

Based on the fact that the problem of relationship between the Arab media system and society and security challenges is only one of the manifestations of this current crisis and a reality in crisis for objective and subjective reasons that have pushed towards emergence of a problem in the relationship of Arab media with their societies, and this problem increases in severity and complexity and security challenges in this research, from the act of reviewing the problem the main point in our research is that in facing the Arab media, deficiencies in crystallizing a media philosophy that defines the foundations, principles ,values and standards that constitute a guide or a guide and a guide for Arab media practice, by adopting theory of priority to activate the Arab media system, especially since the region witnessed great and dangerous changes during the first decade of the current century, a rise at all levels, which led to a change in political systems as a result of the events of the (Arab spring) and security challenges accompanying the Arab countries and what the Arab world has witnessed recently in terms of a challenge to Islamic extremism and the response of states 'actions towards these changes. and the role of the Arab media in light of all this, and it indicates the changing and security of the Arab media, a group of factors that have contributed to the failure to define the principles, standards, and values of the work of the Arab media system. It can be identified through repercussions of the state of warming experienced by Arab societies and the state of frustration faced by most Arab regimes and its negative effects on Arab media in thought and practice, and stormy social, economic, cultural and political changes and transformations and their repercussions on the Arab system, starting from the change that Iraq has witnessed to the term Arab spring as well as the so-called (Islamic state) and the state of anxiety experienced by Arab societies, and theoretical poverty in the field of media, and the continued reliance on western media theories, and confusion even in the localization of these theories. This research is divided into three main topics, the first topic: security challenges and effectiveness of the Arab media, the second topic: the new forces in the Arab media space, and the third topic: Role of the Arab media in facing the security challenges. The research reached a set of conclusions, the most important of which are:

Copyright © APRA 2021

All rights reserved.

None of the materials provided on this Journal or the web site may be used, reproduced or transmitted, in whole or in part, in any form or by any means, electronic or mechanical, including photocopying, recording or the use of any information storage and retrieval system, except as provided for in the Terms and Conditions of use of Al Arabia Public Relations Agency, without permission in writing from the publisher.

And all applicable terms and conditions and international laws with regard to the violation of the copyrights of the electronic or printed copy.

ISSN for the printed copy

(ISSN 2314-8721)

ISSN of the electronic version

(ISSN 2314-873X)

Egyptian National Scientific & Technical Information Network
(ENSTINET)
With the permission of the Supreme Council for Media Regulation in Egypt
Deposit Number: 24380 /2019

To request such permission or for further enquires, please contact:

APRA Publications

Al Arabia Public Relations Agency
Arab Republic of Egypt,
Menofia - Shiben El-Kom - Crossing Sabry Abo Alam st. & Al- Amin st.
Postal Code: 32111 - P.O Box: 66
Or
Egyptian Public Relations Association
Arab Republic of Egypt,
Giza, Dokki, Ben Elsarayat -1 Mohamed Alzoghpy St.

ceo@apr.agencyEmail: - jprr@epra.org.eg

Web: www.apr.agency, www.jprr.epra.org.eg

Phone: (+2) 0114 -15 -14 -157 - (+2) 0114 -15 -14 -151 - (+2) 02-376-20 -818

Fax: (+2) 048-231-00 -73

The Journal is indexed within the following international digital databases:

- References are monitored at the end of research, according to the methodology of scientific sequential manner and in accordance with the reference signal to the board in a way that APA Search of America.
- The author should send an electronic copy of his manuscript by Email written in Word format with his/her CV.
- In case of accepting the publication of the manuscript in the journal, the author will be informed officially by a letter. But in case of refusing, the author will be informed officially by a letter and part of the research publication fees will be sent back to him soon.

- If the manuscript required simple modifications, the author should resent the manuscript with the new modifications during one week after the receipt the modification notes, and if the author is late, the manuscript will be delayed to the upcoming issue, but if there are thorough modifications in the manuscript, the author should send them after 15 days.
- The publication fees of the manuscript for the Egyptians are: 2800 L.E. and for the Expatriate Egyptians and the Foreigners are: 550 $. with 25% discount for Masters and PhD Students.
- If the referring committee refused and approved the disqualification of publishing the manuscript, an amount of 1400 L.E. will be reimbursed for the Egyptian authors and 275 $ for the Expatriate Egyptians and the Foreigners.
- Fees are not returned if the researcher retracts and withdraws the research from the journal for arbitration and publishing it in another journal.
- The manuscript does not exceed 40 pages of A4 size. 30 L.E. will be paid for an extra page for the Egyptians and 10 $ for Expatriate Egyptians and the Foreigners authors.
- A special 25 % discount of the publication fees will be offered to the Egyptians and the Foreign members of the Fellowship of the Egyptian Public Relations Association for any number of times during the year.
- Two copies of the journal and Five Extracted pieces from the author's manuscript after the publication.
- The fees of publishing the scientific abstract of (Master's Degree) are: 500 L.E. for the Egyptians and 150 $ for the Foreigners.
- The fees of publishing the scientific abstract of (Doctorate Degree) are: 600 L.E. for the Egyptians and 180 $ for the Foreigners. As the abstract do not exceed 8 pages and a 10 % discount is offered to the members of the Egyptian Public Relations Association. One copy of the journal will be sent to the author's address.
- Publishing a book offer costs LE 700 for the Egyptians and 300 $US for foreigners.
- One copy of the journal is sent to the author of the book after the publication to his/her address. And a 10% discount is offered to the members of the Egyptian Public Relations Association.
- For publishing offers of workshops organization and seminars, inside Egypt LE 600 and outside Egypt U.S. $ 350 without a limit to the number of pages.
- The fees of the presentation of the International Conferences inside Egypt: 850 L.E. and outside Egypt: 450 $ without a limitation of the number of pages.
- All the research results and opinions express the opinions of the authors of the presented research papers not the opinions of the Al-Arabia Public Relations Agency or the Egyptian Public Relations Association.
- Submissions will be sent to the chairman of the Journal.

Address:

Al Arabia Public Relations Agency,
Arab Republic of Egypt, Menofia, Shiben El-Kom, Crossing Sabry Abo Alam st. & Al- Amin st.
Postal Code: 32111 - P.O Box: 66
And also, to the Journal email: jprr@epra.org.eg, or ceo@apr.agency, after paying the publishing fees and sending a copy of the receipt.

Journal of Public Relations Research Middle East

It is a scientific journal that publishes specialized research papers in Public Relations, Mass Media and Communication ,after peer refereeing these papers by a number of Professors specialized in the same field under a scientific supervision of the Egyptian Public Relations Association, which considered the first Egyptian scientific association specialized in public relations, (Member of the network of scientific Associations in the Academy of Scientific Research and Technology in Cairo).

The Journal is part of Al-Arabia Public Relations Agency's publications, specialized in education, scientific consultancy and training.

- The Journal is approved by the Supreme Council for Media Regulation in Egypt. It has an international numbering and a deposit number. It is classified internationally for its both printed and electronic versions by the Academy of Scientific Research and Technology in Cairo. In addition, it is classified by the Scientific Promotions Committee in the field of Media of the Supreme Council of Universities in Egypt.
- It is the first arbitrative scientific journal with this field of specialization on the Arab world and the Middle East. Also, the first Arab scientific journal in the specialty of (media) which obtained the Arab Impact Factor with a factor of 2.01 = 100% in the year of 2020G report of the American Foundation NSP "Natural Sciences Publishing" Sponsored by the Arab Universities Union.
- This journal is published quarterly.
- The journal accepts publishing books, conferences, workshops and scientific Arab and international events.
- The journal publishes advertisements on scientific search engines, Arabic and foreign publishing houses according to the special conditions adhered to by the advertiser.
- It also publishes special research papers of the scientific promotion and for researchers who are about to defend master and Doctoral theses.
- The publication of academic theses that have been discussed, scientific books specialized in public relations and media and teaching staff members specialized scientific essays.

Publishing rules:

- It should be an original Manuscripts that has never been published.
- Arabic, English, French Manuscripts are accepted however a one-page abstract in English should be submitted if the Manuscripts is written in Arabic.
- The submitted Manuscripts should be in the fields of public relations and integrated marketing communications.
- The submitted scientific Manuscripts are subject to refereeing unless they have been evaluated by scientific committees and boards at recognized authorities or they were part of an accepted academic thesis.
- The correct scientific bases of writing scientific research should be considered. It should be typed, in Simplified Arabic in Arabic Papers, 14 points font for the main text. The main and sub titles, in Bold letters. English Manuscripts should be written in Times New Roman.
- References are mentioned at the end of the Manuscripts in a sequential manner.

Journal of PR esearch
Middle East

Journal of Public Relations Research Middle East
(JPRR.ME)
Scientific Refereed Journal
Thirtieth Third Issue – Ninth Year – April/June 2021

Founder & Chairman

Dr. Hatem Moh'd Atef

EPRA Chairman

Editor in Chief

Prof. Dr. Aly Agwa
Professor of Public Relations & former Dean of Faculty of Mass Communication - Cairo University
Head of the Scientific Committee of EPRA

Editorial Manager

Prof. Dr. Mohamed Moawad
Media Professor at Ain Shams University & former Dean of Faculty of Mass Communication - Sinai University
Head of the Consulting Committee of EPRA

Editorial Assistants

Prof.Dr. Rizk Abd Elmoaty
Professor of Public Relations
Misr International University

Dr. Thouraya Snoussi (Tunisia)
Associate professor of Mass Communication &
Coordinator College of Communication
University of Sharjah (UAE)

Dr. Mohamed Alamry (Iraq)
Associate Professor & Head of Public Relations Dep.
Mass Communication Faculty
Baghdad University

Dr. Fouad Ali Saddan (Yemen)
Associate Professor & Head Dep. of Public Relations
Faculty of Mass Communication
Yarmouk University (Jordan)

Dr. Nasr Elden Othman (Sudan)
Assistant Professor of Public Relations
Faculty of Mass Communication & Humanities Sciences
Ajman University (UAE)

Public Relations Manager
Alsaeid Salm

Arabic Reviewers
Ali Elmehy
Sayid Sherif

Address
Egyptian Public Relations Association
Arab Republic of Egypt
Giza - Dokki - Ben Elsarayat - 1 Mohamed Alzoghpy Street
Publications: Al Arabia Public Relations Agency
Arab Republic of Egypt
Menofia - Shiben El-Kom - Postal Code: 32111 - P.O Box: 66

Mobile: +201141514157
Fax: +20482310073
Tel: +2237620818
www.jprr.epra.org.eg
Email: jprr@epra.org.eg - ceo@apr.agency

Advisory Board **
JPRR.ME

Prof. Dr. Aly Agwa (Egypt)
Professor of Public Relations and former Dean of the Faculty of Mass Communication, Cairo University

Prof. Dr. Thomas A. Bauer (Austria)
Professor of Mass Communication at the University of Vienna

Prof. Dr. Yas Elbaiaty (Iraq)
Professor of Journalism at the University of Baghdad, Vice Dean of the Faculty of Media and Information and Humanities, Ajman University of Science

Prof. Dr. Mohamed Moawad (Egypt)
Media professor at Ain Shams University & former Dean of Faculty of Mass Communication - Sinai University

Prof. Dr. Abd Elrahman El Aned (KSA)
Professor of Media and Public Relations Department of the Faculty of Media Arts - King Saud University

Prof. Dr. Mahmoud Yousef (Egypt)
Professor of Public Relations - Faculty of Mass Communication, Cairo University

Prof. Dr. Samy Taya (Egypt)
Professor and Head of Public Relations Faculty of Mass Communication - Cairo University

Prof. Dr. Gamal Abdel-Hai Al-Najjar (Egypt)
Professor of Media, Faculty of Islamic Studies for Girls, Al-Azhar University

Prof. Dr. Sherif Darwesh Allaban (Egypt)
Professor of printing press & Vice- Dean for Community Service at the Faculty of Mass Communication, Cairo University

Prof. Dr. Barakat Abdul Aziz Mohammed (Egypt)
Professor of radio and television & Vice- Dean of the Faculty of Mass Communication for Graduate Studies and Research, Cairo University

Prof. Dr. Othman Al Arabi (KSA)
Professor of Public Relations and the former head of the media department at the Faculty of Arts – King Saud University

Prof. Dr. Abden Alsharef (Libya)
Media professor and dean of the College of Arts and Humanities at the University of Zaytuna – Libya

Prof. Dr. Waled Fathalha Barakat (Egypt)
Professor of Radio & Televosion and Vice- Dean for Student Affairs at the Faculty of Mass Communication, Cairo University

Prof. Dr. Tahseen Mansour (Jordan)
Professor of Public Relations at the Faculty of Mass Communication, Yarmouk University

Prof. Dr. Mohamed Elbokhary (Syria)
Professor, Department of Public Relations and Publicity, School of Journalism, University of MF Uzbek national Ulugbek Beck

Prof. Dr. Ali Kessaissia,(Algeria)
Professor, Faculty of Media Science & Communication, University of Algiers-3.

Prof. Dr. Redouane BoudJema,(Algeria)
Professor, Faculty of Media Science & Communication, University of Algiers-3.

Prof. Dr. Hisham Mohammed Zakariya, (Sudan)
Professor of Mass Communication at King Faisal University – Former Dean of the Faculty of Community Development at the University of the Nile Valley, Sudan.

Prof. Dr. Abdul Malek Radman Al-Danani,(Yemen)
Professor, Faculty of Media & Public Relations, Emirates Collage of Technology, UAE.

** Names are arranged according to the date of obtaining the degree of a university professor.

Journal of PR Research
Middle East

Journal of Public Relations Research Middle East
Scientific refereed Journal - Supervision by Egyptian Public Relations Association - Ninth year - Thirtieth Third Issue - April /June 2021
Arab Impact Factor 2020 = 2.01 Arcif Impact Factor 2020 = 0.2456

English Researches:

- ***Dr. Samar Ismail Hafiz Shunnar*** - *An-Najah National University*
  Palestinians in the American Press: A Comparative Study 7

Abstracts of Arabic Researches:

- ***Associate Prof. Dr. Ahmed Mohamed Khatab*** - *Cairo University*
  Social determinants of the quality of brand relationships from the perspective of integrated marketing communications 56
- ***Associate Prof. Dr. Gehan S. Yahya*** - *Arab Academy for Science Technology & Maritime Transport*
  Attitudes of Egyptian Tweeters towards Education Issues in light of the Coronavirus Pandemic: Twitter Network Analysis 57
- ***Associate Prof. Dr. Khulood A Milyani*** - *King Abdulaziz University*
  Bashayer A Aljuaid - *King Abdulaziz University*
  Public's Attitudes towards the Promotional Messages via Twitter and their Role in Shaping the Image of Economic Airlines 58
- ***Dr. Mo'men Gabr Abd ElShafy Mohamed*** - *Ain Shams University*
  Abuses in children's videos on YouTube and their Relationship to attitudes of the Egyptian Experts towards Ethics of their publication 59
- ***Dr. Doaa Abdelhakam Abdellatif El-Saeady*** - *Al-Azhar University*
  Performance of the Egyptian Press during the Coronavirus (Covid Pandemic-19), under Microscope of the Press and Media Experts: An Evaluation Study 61
- ***Dr. Esraa Saber Abdel Rahman*** - *Sohag University*
  Reality of the Using Digital Technology in the Egyptian Newspapers: A Study of Development Trends and Transformation Problematics 63
- ***Dr. Marwa Abdel-Latif Mohamed*** - *Ain Shams University*
  Role of the Communication Activities Directed at Children with Disabilities in Raising Awareness of the Coronavirus "Covid-19": A Case Study of the Special Needs Care Center at Ain Shams University 65
- ***Dr. Walaa Mohamed Elnaghi*** - *Port Said University*
  Impact of the Unsolicited Tiktok Content on Teenagers and its relationship to Educational Counseling towards Safe Use 67
- ***Dr. Ammar Mohammed Abdul Amir Mohammed*** - *Baghdad University*
  Effectiveness of the Arab Communications in facing the Security Challenges 68

(ISSN 2314-8721)
Egyptian National Scientific & Technical Information Network
(ENSTINET)
With the permission of the Supreme Council for Media Regulation in Egypt
Deposit Number: 24380 /2019
Copyright 2021@APRA
www.jprr.epra.org.eg